

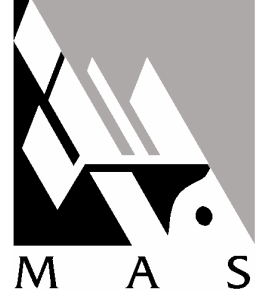
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)



محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

باسم مكحول

تموز 2001



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

باسم مكحول

تموز 2001

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديموقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو ليدة (أمين السر)، ريما خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2001 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

باسم مكحول

تموز 2001

محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

الباحث: باسم مكحول، زميل باحث في ماس، وأستاذ مشارك، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
ترجمة الملخص الانجليزي: سمير محمود

التسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم تمويل هذه الدراسة من صندوق المعونة الفنية في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة
الاعمار-بكدار، ومن الموازنة الاساسية للمعهد الممولة من مؤسسة فورد وعوائد الوقفية التي خصصها
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

تموز، 2001

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

هذه الدراسة هي الثانية في إطار مشروع بحثي متكامل يهدف إلى استشراف إمكانيات ومجالات وسبل توسيع القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل تعزيز القدرات الذاتية وتقوية مناعة الاقتصاد الفلسطيني ضد التقلبات الخارجية عموماً، وفي سوق العمل على وجه الخصوص.

لقد اهتمت الدراسة الأولى المعنونة "تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية" التي أصدرها المعهد بتحليل ظاهرة فجوة الطلب على العمل في السوق المحلية للضفة الغربية وقطاع غزة من حيث حجمها، وسماتها، وخصائصها الجغرافية والقطاعية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، ودراسة العوامل الرئيسية المؤثرة عليها. وتحاول باستخدام أسلوب التحليل الكمي، تحليل دور هيكلية الإنتاج وإنتاجية العمالة والكثافة الرأسمالية والأجور والتكنولوجيا وتأثيراتها على القدرة الاستيعابية، بغية استنباط السياسات والوسائل والآليات الملائمة القادرة على المواءمة بين هدف زيادة القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، وهدف الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الفلسطينية، لحفز النمو وإرساء دعائم التنمية المستدامة.

اهتمت الدراسة بتشخيص واقع القدرة الاستيعابية، فأبرزت محدوديتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني عموماً ولقطاع غزة خصوصاً، حيث يضطر نحو 15% من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية و48% في قطاع غزة إلى البحث عن فرص عمل خارج اقتصاديهما لتتلافى الانضمام إلى صفوف البطالة. وأظهرت الدراسة

تفاوتنا كبيراً في القدرات الاستيعابية للقطاعات المختلفة، كما أبرزت تبايناً واسعاً في القدرة الاستيعابية للقطاعات نفسها بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبينت الدراسة ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلي ولمعظم القطاعات الاقتصادية، ما يفتح آفاقاً مهمة أمام زيادة القدرة الاستيعابية، على الرغم من أن ذلك يتوقف، أيضاً، على معدل نمو القيمة المضافة للقطاعات، وعلى الأهمية النسبية للعمالة القطاعية من مجموع القوى العاملة.

وأبرزت الدراسة دوراً لحجم المنشأة، فأظهرت تفوقاً للمنشآت الكبيرة في القدرة على خلق فرص عمل عبر زيادة الإنتاج، فيما تتفوق المنشآت الصغيرة على الكبيرة في خلق فرص عمل من خلال الاستثمار، أو تخفيض حصة العامل/راس المال، إضافة إلى عن امتلاكها مرونة أعلى في التكيف مع المتغيرات.

ولاحظت الدراسة انخفاض مرونتي الاستخدام والإحلال بالنسبة للقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الفلسطينية، مقارنة بالدول النامية، الأمر الذي يقلص فاعلية أدوات السياسة الاقتصادية السعرية والأجور والحوافز الاستثمارية المرتبطة بالتشغيل.

هذه المؤشرات وغيرها مما توصلت إليه الدراسة، تنطوي على أهمية قصوى، ويفترض أن تحظى بالمراجعة النقدية والمناقشة الجادة من الأكاديميين وصانعي القرار الرسمي والأهلي، بغية بلورة اتفاق مشترك حول عناصر استراتيجية وطنية تركز على مبدأ توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، وتحديد مجالاتها وأدواتها الرئيسية.

هذا، وسوف يواصل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، مهمته كبيت خبرة وطني متخصص، كما سيعمد فريق العمل إلى تكثيف جهوده البحثية

واستكمالها لتقديم رؤية متكاملة تسهم في تعزيز القدرة الوطنية على بلورة سياسات تشغيل ملائمة.

وبصفتي مديرة للمعهد، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للدكتور باسم مكحول رئيس وحدة أبحاث العمل والصناعة في المعهد، والاستاذ المشارك في جامعة النجاح الوطنية، على هذا الجهد العلمي المميز، كما أتقدم بجزيل الشكر لمساعد الباحث الزميل نصر عطيان، ولفريق الدعم الفني والإداري في المعهد.

وأتوجه كذلك بالشكر، للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولوزارة العمل الفلسطينية، لتعاونهما في توفير المعلومات، وأتقدم، كذلك، بخالص التقدير للمراجعين الذين كان لملاحظاتهم النقدية البناءة دور مهم في إثراء الدراسة.

والمعهد، أيضاً، مدين بالشكر والعرفان لصندوق المعونة الفنية لدى المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار-بكدار، الذي وفر التمويل الرئيسي لانجاز هذه الدراسة.

د. غاتية ملحيس
مديرة المعهد

قواعد النشر في

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- مقدمة
7	2- الخلفية النظرية، والدراسات السابقة، والنموذج القياسي والبيانات
7	1-2 الخلفية النظرية، والدراسات السابقة
9	1-1-2 الإنتاج والإنتاجية
11	2-1-2 مرونة الإحلال
14	3-1-2 التطورات التكنولوجية
15	2-2 النموذج القياسي والبيانات
19	3- اتجاهات تطور الاستخدام وعرض العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة
19	1-3 الاستخدام
23	2-3 عرض العمل
24	3-3 فجوة الطلب
26	4- تحليل النتائج الإحصائية ونتائج النموذج القياسي المقدر
26	1-4 مرونة الاستخدام الكلية والقطاعية
28	2-4 النتائج الإحصائية المقدر على مستوى فروع الصناعات التحويلية
28	1-2-4 توزيع المنشآت حسب النشاط وحصتها
28	من القيمة المضافة والاستخدام
30	2-2-4 دالة الطلب على العمل ومرونة الاستخدام حسب النشاط الاقتصادي
32	3-4 محددات القدرة الاستيعابية للعمالة على مستوى النشاط الاقتصادي
34	5- الخلاصة والاستنتاجات
38	المراجع
42	الملحق الإحصائي

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقدير محددات القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الكلي والقطاعي، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي للبيانات المتوفرة. وقد تمت دراسة تأثير أربعة متغيرات على القدرة الاستيعابية للعمل، وشملت هذه المتغيرات: الإنتاج والإنتاجية، والتطورات التكنولوجية، ومرونة الإحلال بين عنصرَي العمل ورأس المال، وتكلفة عنصر العمل النسبية. ولتقدير تأثير هذه المتغيرات، تم بناء وتقدير نموذجين قياسييين على شل دوال لوغاريتمية. وسمحت البيانات المتوفرة بتقدير النموذجين على مستوى فروع الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بناء على قاعدة بيانات المسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة وشمل حوالي 5900 منشأة صناعية، وكانت فترة الإسناد العام 1997. أما على المستويين الكلي والقطاعي لبقية القطاعات الاقتصادية، فإن البيانات المتوفرة لا تسمح بتقدير نماذج قياسية. ولتقدير القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، تم تقدير مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج بطريقة المتوسطات للفترة الممتدة من العام 1995 حتى العام 1999.

وفيما يلي ملخص لأهم العلاقات والنتائج التي تم رصدها:

قدرت مرونة الاستخدام على المستوى الكلي بـ 0.8 و 0.78 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وكانت أعلى المرونات في قطاعي الزراعة (3.15) والصناعة (2.77) في الضفة الغربية، وفي قطاعي الزراعة (2.93) والإنشاءات (2) في قطاع غزة. ويلاحظ ارتفاع هذه المرونات في المناطق الفلسطينية مقارنة بالنسب العالمية التي تتراوح ما بين 0.45 و 0.5، ما يشكل عاملاً إيجابياً يسهم في زيادة القدرة الاستيعابية. ويتميز قطاع الخدمات بأعلى قدرة استيعابية في كل من الضفة الغربية (2.26) وقطاع غزة (1.79)، وهذا يعني أن 34% من القادمين الجدد لسوق العمل في

الضفة سيجدون عملاً في قطاع الخدمات في الضفة الغربية، و24% في قطاع غزة، ويأتي ذلك قطاع تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق في الضفة الغربية (16.2%)، ثم قطاع الإنشاءات (15.4%)، وقطاع الصناعة (12.5%) وقطاع النقل والتخزين (4.3%)، وأخيراً القطاع الزراعي (1.8%). وقدرت القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية بـ 85%، أي أنه يمكن استيعاب 85% فقط من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية. وقد تبين، أيضاً، أن القدرة الاستيعابية للعمالة في قطاع غزة (52%) أقل مما هي عليه في الضفة الغربية. وتتوزع هذه النسبة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي: 24.5% في قطاع الخدمات، و12.3% في قطاع الإنشاءات، و5% في قطاع النقل والتخزين، و4.8% في قطاع الصناعة، و3.8% في قطاع الزراعة و1.6% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم. وبشكل إجمالي، فإن الاقتصاد الفلسطيني يستطيع استيعاب 62% سنوياً من الزيادة في القوى العاملة، وأكثر القطاعات الواعدة في استيعاب العمل هي قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع الإنشاءات، وأقلها قطاع الزراعة والصناعة وقطاع النقل والتخزين.

أما على مستوى الصناعة التحويلية، فقد تبين أن هنالك ترابطاً إيجابياً بين الاستخدام وإنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل، وترابطاً سلبياً بين الاستخدام وإنتاجية العامل، وسلبياً، أيضاً، بين الاستخدام وحصة العامل من رأس المال. وقدرت مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة بـ 0.23 في المعدل (أقل من القيمة السائدة في الدول النامية والبالغة 0.45)، الأمر الذي يشير إلى ضعف القدرة الاستيعابية للصناعة التحويلية. أما مرونة الإحلال فقدرت بـ 0.33 لمختلف فروع الصناعات التحويلية، وهذه القيمة منخفضة إذا قورنت مع نتائج الدراسات السابقة والتي قدرت مرونة الإحلال بين 0.5 و1.2. أما مرونة الأجور المقدره فقد بلغت في المتوسط -0.22.

وتبين، أيضا، أن هنالك فروقا هيكلية كبيرة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة تتلخص بارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة للمنشآت الكبيرة (0.22) مقارنة بالمنشآت الصغيرة (0.12)، ما يعني أن المنشآت الكبيرة أقدر على خلق فرص عمل مقارنة بالمنشآت الصغيرة من خلال زيادة الإنتاج. أما مرونة الإحلال، فإنها ترتفع للمنشآت الصغيرة (0.33) مقارنة بالمنشآت الكبيرة (0.13). ويستدل من هذه النتائج أن سياسات خلق فرص عمل من خلال زيادة الإنتاج ستكون أكثر فعالية في المنشآت الكبيرة، أما السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمار أو تخفيض نصيب العامل من رأس المال، ستكون أكثر فعالية في المنشآت الصغيرة.

1- مقدمة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات واختلالات هيكلية كثيرة سببتها ثلاثة عقود من الاحتلال الإسرائيلي. ومن مظاهر هذه الاختلالات المساهمة الضئيلة لقطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، والعجز التجاري الحاد، وعدم استقرار الاقتصاد، والاعتماد الكبير على المصادر الخارجية لخلق فرص عمل، ما جعل أداء الاقتصاد ضعيفا على جميع الأصعدة.

ومن أبرز مظاهر الضعف عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على امتصاص كامل القوة العاملة، ما تسبب بوجود فائض كبير منها. إلا أن هذا الفائض لم يخلق مشكلة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني في مرحلة ما قبل الانتفاضة، وقبل حرب الخليج الثانية، نظراً لتوفر إمكانية تصديره إلى بعض الدول العربية وإسرائيل. لكن هذه الإمكانية أخذت بالتراجع في منتصف الثمانينيات، حيث تراجع الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية في الدول العربية، خاصة دول الخليج نتيجة لتراجع اقتصاداتها. كما أن إمكانية العمل في إسرائيل شهدت تراجعاً ازدادت حدته مع تطبيق إسرائيل لسياسة الطوق الأمني، وما رافقها من استبدال العمالة الفلسطينية بأخرى أجنبية. كما شهدت ظاهرة تضاؤل فرص العمل الخارجية انعطافاً خطيراً إثر حرب الخليج الثانية، وما رافقها من سياسات الإغلاق الإسرائيلية أيضاً، حيث فقد آلاف الفلسطينيين عملهم في الكويت بشكل خاص، وفي دول الخليج والعراق بشكل عام، وفي إسرائيل أيضاً. وترافق هذا مع عودة آلاف الفلسطينيين إلى وطنهم، بُعيد توقيع اتفاقيات السلام، ما شكل ضغطاً كبيراً على سوق العمل في المناطق الفلسطينية.

لقد ساهم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها المدنية والعسكرية في استيعاب جزء كبير من فائض العمالة الفلسطينية، إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 13% في الضفة الغربية، و25.8% في قطاع غزة، وذلك من مجموع العاملين حتى

منتصف العام 1999. وهناك مؤشرات عدة تشير إلى أن قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من العمالة ستكون محدودة، الأمر الذي يلقي على عاتق القطاع الخاص مهمة استيعاب فائض العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أنه يجدر البحث في قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل، وتحديد القطاعات القيادية في هذا المجال، وحجم الاستثمارات المطلوبة، ونسب النمو في القطاعات المختلفة، وعدد الفرص المتوقع خلقها، والإطار الزمني، ودور السلطة الوطنية الفلسطينية في دعم القدرة الاستيعابية للعمالة.

شهد العام 1999 تزايداً في محدودية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد فرص عمل جديدة، حيث لم تزد نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي نهاية 1999 على 77%، فيما عمل في الاقتصاد الإسرائيلي (إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية) نحو 23% من إجمالي العاملين، وهذا الاتجاه أخذ بالتفاقم، حيث لم يستطع الاقتصاد المحلي أن يسهم بأكثر من 60% خلال العام 1999 من إجمالي فرص العمل الجديدة، فيما وفر الاقتصاد الإسرائيلي 40% منها. وقد وفر القطاع العام نحو 59% من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد المحلي، فيما وفر القطاع الخاص 41% فقط.

وفي هذا السياق ترصد المؤشرات التالية:

أولاً: زيادة الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلية، إذ أنها توظف نحو 23% من إجمالي العاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. وارتفعت تلك النسبة لتصل إلى نحو 40% من إجمالي فرص العمل الجديدة، فيما وفر الاقتصاد المحلي 60% فقط، 59% منها في القطاع الحكومي العام 1999.

ثانياً: التذبذب الشديد في حجم العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وارتدائه للاعتبارات السياسية والأمنية الإسرائيلية، حيث انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من 116.5 ألف عام 1992 إلى 36 ألف عام

العام 1996، ثم عاد للارتفاع مجددا إلى 145 ألف عامل في الربع الثالث من العام 2000، وعاد لينخفض بشكل حاد خلال انتفاضة الأقصى. ولهذا التذبذب تداعيات وانعكاسات بالغة التأثير والخطورة على الاقتصاد الفلسطيني ومستويات المعيشة، من حيث الدخل، والطلب، والنمو الاقتصادي، والبطالة... الخ.

ثالثا: هنالك اتجاه متنام في إحلال عمال الضفة الغربية محل عمال قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلية، إذ يشكل العاملون في إسرائيل 23.7% من إجمالي العاملين من الضفة الغربية و14.7% من إجمالي العاملين في قطاع غزة.

رابعا: تزايد الاتجاه نحو الاعتماد على العمالة غير الرسمية (بدون تصاريح)، حيث يعمل ثلثا العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بدون تصاريح، ولهذا انعكاسات سلبية بالغة على ظروف العمل، ومعدلات الأجور، وحقوق العاملين والتحويلات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

خامسا: استمرار احتجاز مستحقات العمال الفلسطينيين في إسرائيل بسبب تذرع إسرائيل بعدم إنشاء المؤسسة الفلسطينية للضمان الاجتماعي لتحويل تلك المخصصات إليها. (بحسب ما ينص عليه اتفاق باريس)

سادسا: غياب آليات فلسطينية مؤسسية فعالة متخصصة بشؤون العمل الفلسطيني في إسرائيل كموضوع اقتصادي، وتداخل تلك المهمة بين وزارات عدة / العمل، والاقتصاد، والشؤون المدنية، وقد أسهم عدم وجود مرجعية اقتصادية واحدة لشؤون العمل، سواء على مستوى الاتفاق، أو على مستوى التطبيق، في زيادة توجه إسرائيل نحو إعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية والأمنية الإسرائيلية على حساب الاعتبارات الاقتصادية.

سابعا: نشوء قنوات غير رسمية من متعهدي العمالة والسماسرة للقيام بدور الوساطة بين أصحاب العمل الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين، وانعكاسات ذلك سلبا على مصالح العمال وحقوقهم.

وانطلاقا من مساهمة "ماس" في مساعدة صانعي القرار الفلسطيني على استشراف ودراسة الخيارات والبدائل المتاحة، وما يترتب على كل منها بهدف رسم

سياسات ملائمة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني، بادر المعهد إلى القيام بمشروع دراسي حول القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني، ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى:

- أ. دراسة وتقدير محددات القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الكلي والقطاعي.
- ب. دراسة آفاق دعم وتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني عبر السياسات الحكومية المباشرة وغير المباشرة.

ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم إجراء تحليل منفصل لكل منهما.

كما سيتم نشر أربع دراسات خلال فترة البحث وهي:

أ. تحليل للعرض والطلب على العمالة الفلسطينية:

ستركز هذه الدراسة على استعراض المؤشرات التاريخية والراهنة فيما يتعلق بالطلب على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، كما ستم دراسة توزيع الطلب على العمالة حسب النشاط الاقتصادي، والمهارات، ومستوى التعليم، والفئات العمرية، والجنس والتوزيع الجغرافي، وعوامل أخرى مثل العمل في القطاع العام أو الخاص. وسيجري تحليل الطلب على العمالة على مستويين كلي وقطاعي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي. وسيتم تحليل عرض العمل من حيث الحجم، والنمو، والمشاركة في القوى العاملة والفئات العمرية، والتعليم والتدريب، والتوزيع الجغرافي. وسيغطي البحث فترات زمنية تشمل الفترة 1967-1987 و1988-1993، ومن 1993 إلى الآن، كما سيتناول هذا البحث التغييرات الهيكلية في هذه المراحل، إضافة إلى البطالة وتوزيعها حسب معايير مختلفة.

ب. محددات القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني:

ستركز هذه الدراسة على تحليل محددات القدرة الاستيعابية للعمالة على المستويين الكلي والقطاعي، كما ستتم دراسة دور هيكلية الإنتاج، والإنتاجية العمالية، والكثافة الرأسمالية، والأجور والتكنولوجيا في القدرة الاستيعابية للعمالة بالاعتماد على نتائج الدراسة الأولى. وسيتم إجراء تحليل وصفي وكمي لتقدير أثر هذه العوامل على القدرة الاستيعابية للعمالة على المستويين الكلي والقطاعي.

ج. آفاق تحسين القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني:

ستركز هذه الدراسة على إمكانيات تحسين القدرة الاستيعابية عبر السياسات الحكومية، بما في ذلك السياسات التي تؤثر على الطلب وعلى العمالة (الأجور، والضرائب، والخطط، والمعونات الحكومية، والأنظمة واللوائح، والتراخيص، وقانون العمل، وقوانين تشجيع الاستثمار... الخ). كما سيتم التركيز على المشاريع التي تهدف إلى خلق فرص عمل، مثل برنامج المناطق الصناعية، ومشاريع التوظيف المؤقتة التي تقدمها الدول المانحة ومنظمات أخرى، وكذلك سيجري بحث السياسات المؤثرة على عرض العمال (التعليم العالي، والتدريب، وإعادة التدريب)، وتحديد القطاعات القيادية للمساهمة في خلق فرص العمل وكلفة توفيرها، والنمو اللازم لاستيعاب هذا التوسع.

د. توصيات لتحسين القدرة الاستيعابية:

سيتم تقديم ملخص التوصيات على الصعيدين الكلي والقطاعي والتي تهدف إلى وضع سياسات مؤثرة على القدرة الاستيعابية للعمالة في النواحي التالية: العرض والطلب للعمالة، والعمالة في القطاع العام، وبيئة الاستثمار، والخطة التنموية الشاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والكلفة الإجمالية لخلق الوظائف، والقطاعات القيادية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي، خاصة تحليل الانحدار. ولتقدير الطاقة الاستيعابية للعمالة ومحدداتها، ستؤخذ البيانات من مصادر متعددة، سواء أكانت منشورة أم غير منشورة. ومن هذه المصادر، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز الإحصاء الإسرائيلي، وتقارير وزارة العمل، وغيرها من المصادر. وإضافة إلى ذلك، ستتم مراجعة الأدبيات والأبحاث والقوانين السابقة ذات العلاقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فروقات المنهجية المتبعة في كل من الإحصاءات الإسرائيلية والفلسطينية تعيق عملية دمج السلسلة الزمنية المتوفرة من العام 1970 حتى العام 1993، والتي وفرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي مع السلسلة الزمنية من العام 1995 حتى العام 1999 والتي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2. الخلفية النظرية، والدراسات السابقة، والنموذج القياسي والبيانات

1-2 الخلفية النظرية، والدراسات السابقة

تعرف القدرة الاستيعابية للعمالة بأنها معدل نمو الاستخدام (Fei and Ranis) (1963). وقد بدأ الاهتمام بدراسة القدرة الاستيعابية للعمل بعد الدراسة الشهيرة التي قام بها كل من Fei و Ranis العام 1963.

وحسب هذه الدراسة تم اشتقاق نموذج رياضي يبين العوامل المحددة للقدرة الاستيعابية للعمالة في القطاع الصناعي. وقد شملت هذه العوامل:

- ✧ التكوين الرأسمالي.
- ✧ سرعة ونوعية الابتكارات التكنولوجية.
- ✧ درجة تحيز الابتكارات التكنولوجية لاستخدام المزيد من عنصر العمل.
- ✧ سرعة سريان مفعول قانون تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.
- ✧ نمو الأجور.

وحسب هذا النموذج تزداد القدرة الاستيعابية للعمل كلما ازداد التكوين الرأسمالي، وازدادت سرعة الابتكارات التكنولوجية المتحيزة لعنصر العمل، وقلت سرعة سريان مفعول قانون تناقص الإنتاجية الحدية ومعدل نمو الأجور.

وقد ركز نموذج Fei and Ranis على القدرة الاستيعابية للعمل في القطاع الصناعي، إلا أنه تم تطويره فيما بعد ليشمل القطاعات الاقتصادية كافة، كما تمت

إضافة متغيرات أخرى تؤثر على القدرة الاستيعابية، وأشهر الصيغ القياسية المستخدمة هي تلك التي طورها Stoneman العام 1987 والتي تأخذ الشكل التالي:

$$dl/L = \alpha_K (\delta - \epsilon_P) (c' + h' - w' - g') + g' (\epsilon_P - 1) - w' \epsilon_P$$

حيث أن:

dl/L تمثل القدرة الاستيعابية.

α_K = حصة رأس المال من الإنتاج.

δ = مرونة الإحلال لعنصر العمل محل رأس المال.

ϵ_P = مرونة الطلب السعرية للسلعة المنتجة.

c' = معدل نمو تكلفة عنصر رأس المال.

w' = معدل نمو تكلفة عنصر العمل.

g' = معدل تعزيز عنصر العمل (Labor augmentation)

h' = معدل تعزيز عنصر رأس المال (Capital augmentation)

وما يميز هذه الصيغة أنها تبرز دور مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية للسلع التي ينتجها العمال والتي يبرزها ما يعرف بـ "قانون مارشال لمحددات مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور".

وعلى الرغم من تعدد الصيغ الرياضية والقياسية لمحددات القدرة الاستيعابية للعمل، فإنه يتم التركيز على أربعة عوامل أساسية هي (Kahn 1993, Squire 1972):

- ✧ الإنتاج والإنتاجية.
- ✧ التطورات التكنولوجية.
- ✧ مرونة الإحلال بين عنصر العمل ورأس المال.
- ✧ تكلفة عنصر العمل.

وفيما يلي استعراض لطبيعة العلاقة بين كل من هذه العوامل والقدرة الاستيعابية للعمل:

2-1-1 الإنتاج والإنتاجية

تتبع العلاقة بين الاستخدام والإنتاج إلى أن الطلب على عنصر العمل هو طلب مشتق (Derived Demand) من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي ينتجها العمال. وعادة ما يتم التعبير عن العلاقة بين الاستخدام والإنتاج من خلال مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج، ولا تحدد النظرية الاقتصادية طبيعة واتجاه علاقة الاستخدام والإنتاج، حيث أن هنالك نقاشاً بين الاقتصاديين حول اتجاه العلاقة (موجب أو سالب) من الناحية العملية، وما زال هذا النقاش مفتوحاً حتى وقتنا الحاضر. ويرجع سبب الخلاف إلى أن العلاقة بين الاستخدام والإنتاج تتأثر بمتغيرات اقتصادية وديموغرافية عدة. ويمكن توضيح هذا النقاش من خلال المتطابقة التالية (Kahn 1993):

$$Q = \frac{E}{L} * \frac{Q}{E} * \frac{1}{H} * \frac{L}{N} * N * H$$

حيث أن Q = القيمة المضافة أو الإنتاج

E = عدد العاملين (الاستخدام)

L = القوى العاملة

H = متوسط ساعات العمل للعامل

N = عدد السكان

ويتضح من هذه المتطابقة أن نمو الإنتاج مثلاً بنسبة 3% قد يصاحبه زيادة الاستخدام (E) بنسبة 1%، وزيادة الإنتاجية (Q/EH) بنسبة 1% وزيادة ساعات العمل

بـ 1% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما أن نمو الإنتاج قد يرافقه تراجع في الاستخدام، لذا، فإن اتجاه العلاقة بين التغير في الإنتاج والتغير في الاستخدام يعتمد على اتجاه التغير في بقية المتغيرات المذكورة أعلاه، خاصة إنتاجية العمل (Q/E). إذ قد يتراجع الاستخدام عند نمو الإنتاجية بنسبة أعلى من نمو الإنتاج.

وقدرت معظم الدراسات التطبيقية مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج بـ 0.45 للدول النامية، و0.5 للدول المتقدمة (Squire 1972, Bolthon and Glyn 1995). وتتوقع النظرية الاقتصادية أن ينمو الاستخدام بنسب أقل من نمو الإنتاج بسبب التقدم التكنولوجي الذي يعمل على زيادة دور رأس المال في الإنتاج (capital deepening) (White 1979). وتشير معظم الدراسات التطبيقية إلى تدني مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج، إلا أن هنالك خلافاً على تفسير ذلك. وتعزو المدرسة الكلاسيكية ذلك إلى تشوه أسعار عناصر الإنتاج (Factor Price Distortions) والتي تعمل على زيادة تكلفة عنصر العمل مقارنة بتكلفة رأس المال، ما يدفع المنتجين إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل، ويعزز ارتفاع مرونة الإحلال من هذا التوجه (Pack 1988)، إضافة إلى تضخيم سعر صرف العملة المحلية والذي يشجع المستثمرين على استيراد معدات إنتاجية ذات كثافة رأسمالية (ILO 1997). كما أن هنالك تفسيرات أخرى منها: أن التطورات التكنولوجية تزيد إنتاجية العامل، ما يقلل الحاجة إلى عنصر العمل (Labor augmentation) (Pack 1988)، إضافة إلى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة (وكالات أو امتيازات إنتاجية وتجارية) والتي تجلب معها تقنيات إنتاج لا تتناسب ظروف البلد المضيف (ILO 1997)، وميل المهندسين ورجال الأعمال في الدول النامية إلى تفضيل تقنيات الإنتاج المتطورة مع عدم التركيز على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (White 1979).

كما أن اتجاه العلاقة بين التغير في الإنتاج والاستخدام تتأثر بطبيعة السلع والخدمات المنتجة، فقد لوحظ أن الدول التي ركزت على إنتاج سلع وخدمات لتحل محل الواردات (Import Substitution) عانت من تراجع الاستخدام (ارتفاع معدلات

البطالة) بينما شهدت الدول التي ركزت على إنتاج سلع وخدمات للتصدير (Export Promotion) شهدت نمواً في الإنتاج والاستخدام (Morawetz 1974).

أما عن تأثير نمو الإنتاجية على الاستخدام، فهناك تباين في اتجاه التأثير، فقد أثبتت بعض الدراسات أن نمو الإنتاجية يقلل من نمو الاستخدام (Kahn 1993, Squire 1997, Benereji and Riedel 1980, ILO 1972) وهناك من يقول أن تدني مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج لم ينجم عن نمو الإنتاجية (Ranis 1972)، وهناك من يقول أن العلاقة قد تكون عكسية في المدى القصير، إلا أنها تكون إيجابية في المدى الطويل، إذ أن نمو الإنتاجية يعزز القدرة التنافسية في المدى الطويل، ما يؤدي إلى نمو الاستخدام (Phipps and Sheen 1995)، وهناك من يقول أن الصناعات التي تتميز بنمو الإنتاجية هي تلك التي تتمتع بمعدلات نمو عالية، وهذه العلاقة تعرف بـ قانون (Verdoorn's Law)، وإذا صحت هذه العلاقة فإن زيادة الإنتاج سترافقها زيادة في الاستخدام (Bosworth, etals 1996).

2-1-2 مرونة الإحلال

تعرف مرونة إحلال عنصر العمل محل رأس المال بأنها حاصل قسمة نسبة التغير في حصة العامل من رأس المال (K/L) على نسبة التغير في سعر عنصر العمل (w) مقارنة بسعر عنصر رأس المال (r)، مثلاً لو كانت مرونة الإحلال تساوي صفراً فهذا يعني أنه في حالة ارتفاع أجره العمال، لن يستطیع المنتج استبدال العمال من خلال زيادة رأس المال. وإذا كانت مرونة الإحلال تساوي 0.5، فهذا يعني ان انخفاض الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (w/r) بنسبة 10% سيقفل من حجم الاستثمار المطلوب لتوظيف عدد معين من العمال بنسبة 5%، وتتبع أهمية مرونة الإحلال عند دراسة محددات القدرة الاستيعابية للعمل، لكون مرونة الإحلال تشكل حلقة الوصل بين التغير في الاستخدام الناجم عن تغير الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج، خاصة عنصري العمل ورأس المال، والتغيرات التكنولوجية والسياسات الهادفة التي تغير كثافة استخدام عنصر

العمل (K/L). فارتفاع مرونة الإحلال يشير إلى وجود بدائل إنتاجية أكثر أمام المنتجين، وارتفاع قدرتهم على التأقلم مع الصدمات الخارجية، إذ أن بإمكانهم إحلال عنصر الإنتاج الذي ينمو بنسب أكبر محل العناصر الأقل نمواً (Morawetz 1974).

وتتراوح قيمة مرونة الإحلال المقدرة بين 0.5 و 1.2، إلا أن هنالك تقديرات تخرج عن هذه الحدود (White 1979).

ويواجه قياس مرونة الإحلال مشاكل عدة منها (Morawetz 1974):

- ✧ اعتمادها على افتراضات غير مبررة مثل تجانس عناصر الإنتاج وتجانس المنتجات، إذ قد تكون عناصر الإنتاج غير متجانسة، فهناك أكثر من صنف من العمال (مهرة / غير مهرة)، وينطبق الأمر على عنصر رأس المال. كما أن منتجات المشاريع العاملة في الصناعة نفسها قد تكون غير متجانسة.
- ✧ اختلاف معدلات استغلال رأس المال من فترة لأخرى ومن منتج لآخر، فالمطلوب هو قياس رأس المال المستغل، وليس رأس المال الكلي عند تقدير مرونة الإحلال.
- ✧ حساسية النتائج لتغير البيانات والعينات المسحية.
- ✧ صعوبة التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن تقدير مرونة الإحلال يلعب دوراً أساسياً في تحديد فعالية السياسات الاقتصادية التي قد تؤثر على قرار المستثمرين المتعلقة باختيار تقنيات الإنتاج، والتي يعبر عنها بالمزيج الأنسب في عنصر العمل وعنصر رأس المال (Appropriate input mix: K/L). ويعرف المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج بالمزيج الذي يعكس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج (White 1979)، من منظور الاستخدام كهدف للسياسة الاقتصادية، فالبلد الذي يتميز بوفرة عنصر العمل مقارنة

برأس المال، فإن سياسته في خلق فرص عمل لا بد أن تعطي أفضلية لتقنيات الإنتاج ذات الكثافة العمالية (Labor intensive). وتشير الدلائل المتوفرة إلى أن المزيج الحالي بين عنصر العمل ورأس المال والذي يقاس بحصة العامل من رأس المال غير مناسب في الدول النامية لأسباب عدة منها (White 1979):

- ✧ تشوه أسعار عناصر الإنتاج التي تعمل على زيادة تكلفة عنصر العمل مقارنة بتكلفة عنصر رأس المال.
- ✧ سياسات حكومية غير مواتية تجاه سوق العمل.
- ✧ الاستثمارات الأجنبية التي تنقل تقنيات إنتاج لا تعكس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج من الدول النامية.
- ✧ تشجيع الحكومات لنقل التكنولوجيا، وهي غالباً ما تكون كثيفة استخدام رأس المال.
- ✧ عدم توفر معلومات حول تقنيات الإنتاج ذات الكثافة العمالية والتي عادة لا تهتم بها الدول المتقدمة.

لذا، فإن زيادة كثافة العمل كوسيلة لزيادة الاستخدام تثير قضايا عدة أهمها:

1. المزيج الإنتاجي Sector mix of output أي ما هي القطاعات الإنتاجية التي سيتم التركيز عليها؟
2. ما هو الدور الاستثماري المطلوب من القطاعين العام والخاص؟
3. ما هي السياسات الاقتصادية المطلوبة، خاصة السياسات التجارية، وتلك المتعلقة بسوق العمل؟

وقد يكون هنالك تعارض بين زيادة الاستخدام من خلال تقليل حصة العامل في رأس المال (K/L) ومصالح أطراف أخرى أهمها المنتجون، إذ أن ارتفاع (K/L) سيؤدي إلى ارتفاع الكفاءة الانتاجية، ما سيزيد من أرباح المنتجين من جهة، كما أنه

يسهم في تحسين نوعية الإنتاج من جهة أخرى، إضافة إلى أن ارتفاع K/L يقلل الحاجة إلى المهارات الإدارية والتنظيمية التي، عادة ما، تفتقر إليها الدول النامية (White 1979).

3-1-2 التطورات التكنولوجية

تؤثر التطورات التكنولوجية على المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج، ومن هنا يتم التساؤل عن ماهية التكنولوجيا الملائمة (Appropriate technology). فالتكنولوجيا الملائمة هي تلك التي تعظم مستوى الرفاه الاجتماعي (Social welfare) أو تلك التي تعمل على تحقيق المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج (Morawetz 1974)، وعادة ما تقاس التطورات التكنولوجية من خلال التغيير في حصة العامل من رأس المال (K/L). وتزداد أهمية التكنولوجيا في تحديد المزيج الأمثل (Optimal mix) كلما قلت مرونة الإحلال¹. فإذا كانت مرونة الإحلال قريبة من الصفر، فإن دور أسعار عناصر الإنتاج يكاد يكون معدوماً، أي أن تكنولوجيا الإنتاج هي التي تحدد المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج. وقد يكون تأثير التغيرات التكنولوجية على الاستخدام موجباً (Capital saving)، أو سالباً (Labor saving) أو محايداً (Neutral) لذا، فإن اتجاه العلاقة غير محدد من الناحية النظرية (Phipps and Sheen 1995). وتبرز أهمية التطورات التكنولوجية وتأثيرها على الاستخدام عند الحديث عن قضية إعادة هيكلة بعض القطاعات الإنتاجية من خلال استخدام تقنيات إنتاج حديثة، وكذلك عند تحديد القطاعات الريادية التي قد تكون من ضمنها القطاعات التي تستخدم تقنيات ذات كثافة رأسمالية.

4-1-2 الأجور النسبية

تشكل الأجور والمزايا الأخرى المقدمة للعمال تضحية المنتج الذي يستخدم هؤلاء العمال، لذا، فإن ارتفاع الأجور سيؤدي إلى تراجع رغبة المنتج في استخدام

¹ المزيج الأمثل هو المزيج الذي يحقق أعلى ربح أو أقل تكلفة للمنتج، وقد يختلف المزيج الأمثل عن المزيج الأنسب.

عنصر العمل. وعادة ما يعبر عن قوة العلاقة بين الاستخدام والأجور باستخدام المرونة التي بدورها تعتمد على أربعة عوامل تسمى بقانون مارشال، حيث تزداد مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور كلما ازدادت مرونة إحلال عنصر العمل محل رأس المال، ومرونة الطلب السعرية للإنتاج، ومرونة عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وازدادت حصة تكلفة العمل من تكاليف الإنتاج الكلية.

إلا أن الأجور بحد ذاتها لا تحدد مقدار الاستخدام، بل لا بد من مقارنة إنتاجية الدينار المنفق على عنصر العمل مع إنتاجية الدينار المنفق على عناصر الإنتاج الأخرى، ويزداد الاستخدام كلما ازدادت إنتاجية الدينار المنفق على العمل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

2-2 النموذج القياسي والبيانات

تبين من الفصل السابق أن القدرة الاستيعابية للعمالة تعتمد على العديد من المتغيرات الاقتصادية، إلا أن الدراسات التطبيقية ركزت على أربعة من هذه العوامل وهي: نمو الإنتاج والإنتاجية، والأجور وإنتاجية العمل، ومرونة الإحلال، والتطورات التكنولوجية.

وبناء على ذلك سيتم تقدير نموذجين قياسييين: ويأخذ النموذج الأول الصيغة التالية:

$$\ln Ld_i = \ln \alpha_0 + \alpha_1 \ln VA_i + \alpha_2 \ln Wi/Ld_i + e_i$$

حيث تمثل:

$$Ld_i = \text{عدد العاملين في القطاع } i,$$

$$VA_i = \text{القيمة المضافة الإجمالية في القطاع } i,$$

$$Wi/Ldi = \text{متوسط أجرة العامل في القطاع } i, \\ \text{ و } ei = \text{مقدار الخطأ.}$$

ويهدف هذا النموذج إلى دراسة تأثير نمو الإنتاج على الاستخدام، وكذلك تقدير مرونة الإحلال ومرونة الاستخدام بالنسبة للأجور. وتقيس مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج، و α_2 تقيس مرونة الإحلال، أما مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور فتقاس من خلال الصيغة التالية (1-s) α_2 ، حيث تمثل s حصة تكلفة العمل من المبيعات (Hamermesh 1986).

أما النموذج الثاني فيأخذ الصيغة التالية:

$$\ln Ldi = \ln b_0 + b_1 \ln \frac{VAi}{Ldi} + b_2 \ln \frac{Ki}{Li} + b_3 \ln \frac{VAi}{Wi} + ei$$

حيث تمثل :

VAi/Ldi متوسط إنتاجية العامل في القطاع i،

Ki/Li حصة العامل من رأس المال،

VAi/Wi تمثل متوسط إنتاجية الدينار المنفق على عنصر العمل في القطاع i ،

و ei تمثل مقدار الخطأ.

ويهدف هذا النموذج إلى دراسة تأثير كل من نمو الإنتاجية (b_1) والتطورات التكنولوجية (b_2) وإنتاجية الدينار المنفق على العمل (b_3) على القدرة الاستيعابية. وعلى الرغم من تشابه المتغير التابع في النموذجين، فإنه لا يمكن دمجها معاً، أي تقدير نموذج واحد يشمل جميع المتغيرات المستقلة، لأن دمجها سيؤدي إلى ظهور مشكلة الارتباط المتعدد التام والتي بدورها تمنع تقدير المعاملات.

وتسمح البيانات المتوفرة بتقدير النموذجين على مستوى فروع الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ قامت وزارة الصناعة بإجراء مسح ميداني شمل حوالي 5900 منشأة صناعية وكانت فترة الإسناد العام 1997. وقد شملت العينة مسح شامل لجميع المنشآت العاملة من صناعة التعدين (المحاجر والكسارات) ومناشير الحجر، أما بقية النشاطات الاقتصادية فقد تم مسح جميع المنشآت التي توظف أكثر من أربعة عمال أو يزيد رأسمالها على 30 ألف دولار أمريكي.

أما على المستويين الكلي والقطاعي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (زراعة، وإنشاءات...) فإن البيانات المتوفرة لا تسمح بتقدير نماذج قياسية، فعلى الرغم من توفر بيانات للفترة من العام 1994 حتى العام 1999 وللفترة من العام 1970 حتى العام 1993 فإنه لا يمكن دمج هاتين الفترتين لأن منهجية جمع البيانات للفترة 1970 حتى 1993 والتي قام بها مكتب الإحصاء الإسرائيلي تختلف عن المنهجية التي يتبعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 1994. ولتقدير القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني منذ تشكيل السلطة الفلسطينية العام 1994، سيتم تقدير مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج بطريقة المتوسطات للفترة الممتدة من العام 1995 حتى العام 1999، وقد استبعد العام 1994 من التحليل لعدم توفر بيانات عن الاستخدام لهذه السنة، كما سيتم تقدير التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بمعنى في حالة زيادة القوى العاملة بنسبة 1%، فكم سيستوعب كل قطاع من هذه الزيادة؟ وكم منها لن يجد عملاً؟ أي سيعاني من البطالة. ويسمح هذا التحليل في تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب القوى العاملة. وللقيام بهذا التحليل، سيتم استخدام الصيغة الرياضية التالية (Gillis etals 1983):

$$g(ei) = Mi * g(Vi) * Si$$

حيث تمثل:

$g(ei)$ حصة القطاع i في استيعاب الزيادة في القوى العاملة.

Mi مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج للقطاع i

$g(V_i)$ معدل نمو القيمة المضافة للقطاع i
 S_i نسبة العاملين في القطاع i من مجموع القوى العاملة.

وتشير هذه المعادلة الى أن تحسين القدرة الاستيعابية يمكن أن يتم من خلال ثلاث قنوات: زيادة مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة، وزيادة حصة النشاط الاقتصادي من الاستخدام، وزيادة معدل نمو القيمة المضافة. وقد أثبتت الدراسات السابقة أن مرونة الاستخدام تميل للثبات في المدى القصير، كما أن زيادة حصة النشاط الاقتصادي من الاستخدام تتغير بشكل تدريجي، لذا، فإن أسرع الطرق لزيادة القدرة الاستيعابية تعتمد على زيادة معدل نمو القيمة المضافة (Gillis et al., 1983).

ويشمل التحليل القطاعات الاقتصادية التالية: الزراعة وصيد الأسماك، والصناعة، والإنشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والمواصلات، والوساطة المالية والخدمات. (الخدمات تشمل: الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي). وسيتم استخدام بيانات الحسابات القومية، بالأسعار الحقيقية للفترة من العام 1994 حتى العام 1999، إضافة إلى تقارير مسوحات العمل السنوية والتي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3. اتجاهات تطور الاستخدام وعرض العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

3-1 الاستخدام

بلغ عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة 661 ألفاً في الربع الثالث من العام 2000، 71% منهم من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة. وقد عمل ما مجموعه 516 ألفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، و145 ألفاً في إسرائيل (24.8% من العاملين من الضفة الغربية يعملون في إسرائيل مقابل 15.4% من قطاع غزة). وهناك تذبذب كبير في الطلب على العمالة في المناطق الفلسطينية تبعاً للتقلبات الاقتصادية التي تشهدها من جهة، ولسياسة الإغلاق التي تمارسها إسرائيل من جهة أخرى. أما من حيث الأداء القطاعي فقد تراجعت نسبة استيعاب القطاعين الزراعي والصناعي للعمالة في السنوات الأخيرة، فيما شهد قطاع الإنشاءات زيادة ملحوظة في استيعاب العمالة، كما لوحظ أن هنالك ثباتاً في نسبة مساهمة قطاع التجارة وفرعي المطاعم والفنادق في الاستخدام في الضفة الغربية، وتراجعاً في قطاع غزة، واستقرار نسبة مساهمة قطاعات النقل والتخزين والاتصالات في الاستخدام في المناطق الفلسطينية بشكل عام.

وقد شهدت المناطق الفلسطينية تزايداً لأهمية قطاع الخدمات بما فيها العمالة في القطاع الحكومي. أما التغيرات في توزيع العاملين بين الأنشطة الاقتصادية، بين الربع الثالث من العام 1995 والربع الثالث من العام 2000، فيمكن حصرها فيما يلي:

1. تراجع حصة العمالة الصناعية من 18.8% في الربع الثالث من العام 1995 إلى 16.1% في الربع الثالث من العام 2000 في الضفة الغربية، وتلاحظ الظاهرة نفسها في قطاع غزة، إذ تراجعت النسبة من 15.2% إلى 12.3%.
2. تزايد حصة العمالة في قطاع الإنشاءات من 20.3% إلى 24.2% في الضفة الغربية، وبلغت في المتوسط 21.4% من مجموع العاملين. أما في قطاع غزة، فإن حصة العمالة في قطاع الإنشاءات تتذبذب بشكل كبير من دورة لأخرى، وبلغت في المتوسط 16.9%.
3. ثبات مساهمة قطاع التجارة وفرعي المطاعم والفنادق في الاستخدام في الضفة الغربية، إذ شكلت العمالة فيها ما معدله 18.9%، وشهدت تراجعاً في مساهمتها في التشغيل من 18.6% إلى 13.2% في قطاع غزة.
4. ميل حصة قطاعات النقل والتخزين والاتصالات في الاستخدام للثبات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت حصتها في الاستخدام 5.1% و 4.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.
5. تزايد أهمية قطاع الخدمات والفروع الأخرى، بما فيها العمالة في القطاع الحكومي، في الاستخدام، إذ زادت حصة الخدمات في العمالة من 22.7% إلى 24.6% في الضفة الغربية، ومن 35.2% إلى 38% في قطاع غزة. ويلاحظ هنا ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في قطاع غزة مقارنة بما هو عليه في الضفة الغربية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في القطاع العام في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.
6. تراجع الأهمية النسبية للعمالة الزراعية في الضفة الغربية من 13.3% خلال الربع الثالث العام 1995 إلى 11.3% خلال الربع الثالث من العام 2000. أما في قطاع غزة، فقد تزايدت حصة العمالة الزراعية من 10.8% إلى 16.2%، وبلغت في المتوسط 10.69%. ويلاحظ أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاستخدام تسير باتجاه مختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك، فإن القطاع الزراعي في الضفة الغربية يلعب دوراً في الاستخدام (من حيث العدد المطلق للعاملين) أكبر منه في قطاع غزة.

يلاحظ مما تقدم وجود تحولات هيكلية في توزيع العاملين بين الأنشطة الاقتصادية يمكن حصرها في تزايد أهمية قطاعي الخدمات والإنشاءات من حيث الأهمية النسبية والمطلقة، وتراجع أهمية قطاعي الزراعة والصناعة (انظر الى الجدول 1).

أما من حيث توزيع العاملين حسب المهنة، فيلاحظ كبر حصة العاملين في المهن الأولية والحرف، إذ بلغ متوسط حصتهم في الأولى 29% و 24.6% في الثانية، أما في قطاع غزة فبلغت في الأولى 28%، وفي الثانية 22.5% خلال الفترة الممتدة من العام 1995 حتى الربع الثالث من العام 2000. كما يلاحظ، أيضاً، تدني حصة العاملين في الإدارة العليا، إذ بلغت في المعدل 3.9% في الضفة الغربية و 3.1% في قطاع غزة. وبشكل عام، يلاحظ تزايد حصة العاملين في المهن الأولية، والإدارة العليا، والفنيين، ومشغلي الآلات، وتراجع حصة الباعة والعاملين في الحرف والزراعة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فيلاحظ تزايد حصة المهن الأولية، والعمالة الماهرة في الزراعة، مقابل تراجع حصة العاملين في الإدارة العليا والفنيين والعاملين في الحرف والباعة. كما أن هنالك استقراراً نسبياً في توزيع العاملين حسب الحالة العملية في الضفة الغربية، وتراجع حصة العاملين كأرباب عمل في قطاع غزة من 6.1% العام 1995 إلى 4% في الربع الثالث من العام 2000. كما تتميز العمالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بغلبة حصة الذكور من العاملين مقارنة بالإناث، إذا بلغت حصة الذكور 84% في الضفة الغربية و 86% في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام 2000.

كما تبين أن الطلب على العمل في المناطق الفلسطينية يتأثر بحجم الإنتاج، والاستخدام في الفترة السابقة، كما انه يتأثر بمستوى الأجور. إلا أن قوة التأثير تختلف من قطاع اقتصادي لآخر، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يتطلب الانتباه إلى ذلك عند رسم سياسات اقتصادية لتشجيع الاستخدام (ماس، 2000). فقد تم تقدير النموذج

الإحصائي باستخدام سلسلة زمنية للفترة 1970-1993 والتي وفرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي. وتبين أن حجم الناتج المحلي على المستويين الكلي والقطاعي ذو تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية في الضفة الغربية، إذ أن مرونة الاستخدام بالنسبة للناتج المحلي على المستوى الكلي بلغت 0.25، ما يعني أن زيادة الاستخدام بنسبة 1% تتطلب زيادة الناتج المحلي الحقيقي بـ 4%، وزيادة الاستخدام بـ 1% في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات، تتطلب زيادة إنتاج تلك القطاعات بـ 3.2% و 8.3% و 4% على التوالي. كما تبين أن تأثير الأجور الحقيقية على الاستخدام ضعيف في الضفة الغربية وليس له دلالة إحصائية على المستوى الكلي وفي القطاعين الزراعي والصناعي، وقد يعزى ذلك لسبب إحصائي يتمثل في ميل الأجور إلى الثبات، إذ أن معامل التغير Coefficient Of Variation يتراوح بين 23% إلى 26%، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تباين المعامل المقدر لمتغير الأجر، وبالتالي، ارتفاع احتمالية قبول فرضية "العدم" التي تنص على عدم أهمية تأثير الأجر على الاستخدام. كما تبين أن معامل متغير الزمن في الضفة الغربية ذو تأثير إيجابي ومقبول إحصائياً على المستوى الكلي وفي قطاع الإنشاءات، وذو تأثير سلبي في القطاع الزراعي، أما في القطاع الصناعي فإن تأثيره لا يزيد على الصفر. أما في قطاع غزة فإن الاستخدام يميل للنمو بـ 4% على المستوى الكلي و 7% في قطاع الإنشاءات. وعند مقارنة النتائج المقدر للضفة الغربية مع تلك المقدر لقطاع غزة لتحديد فيما إذا كان سلوك دالة الاستخدام يختلف في هاتين المنطقتين أم يمكن اعتبارهما منطقة واحدة من ناحية الاستخدام، وبالتالي تشابه السياسات المطلوبة للتأثير على الاستخدام، فقد تبين أن سلوك الاستخدام في الضفة الغربية يختلف عنه في قطاع غزة، وهذا الاختلاف ذو دالة إحصائية واضحة. وقد تم فحص هذه الفرضية باستخدام اختبار Chow test. وعند مقارنة النتائج المقدر لكل منطقة نلاحظ اختلافاً في مرونة الاستخدام بالنسبة للناتج المحلي على المستويين الكلي والقطاعي، واختلاف تأثير الأجور، وعامل الزمن، ويشير ذلك إلى ضرورة أخذ هذه الفروقات بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية الهادفة إلى خلق فرص عمل في كل منطقة.

3-2 عرض العمل

يتأثر عرض العمل في المناطق الفلسطينية بحجم ومعدل نمو وتركيبه السكان. وقد شكلت القوة البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر)، نسبة 53.2%. وتشير هذه النسبة إلى أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي، إذ شكل من نقل أعمارهم عن 15 سنة 47%، وتنبع أهمية هذه النسب من كونها مؤشراً على تدفق أعداد كبيرة من الأفراد لسوق العمل في المستقبل القريب ولأول مرة، ما سيخلق ضغوطاً أكبر في سوق العمل. إضافة إلى كون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيًا، فإنه يتميز بارتفاع معدلات النمو مقارنة ببقية الدول، إذ بلغ معدل النمو السكاني 3.9% العام 1998 في الضفة الغربية و4.4% في قطاع غزة (ماس، المراقب الاقتصادي العدد 6، 2000).

وشكلت القوة البشرية 55% في الضفة الغربية، و49.8% في قطاع غزة في نهاية الربع الثالث من العام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة). وتعتبر هذه النسبة متدنية إذا قورنت بالدول المتقدمة، حيث بلغت 79.3% في الولايات المتحدة، و77.3% في اليابان العام 1996 (شبانة والبرغوثي 1999).

تشير آخر البيانات المتوفرة إلى أن عدد أفراد القوة العاملة بلغ 734 ألفاً في الأراضي الفلسطينية، منهم 506 آلاف في الضفة الغربية، 228 ألفاً في قطاع غزة نهاية الربع الثالث من العام 2000. وبذلك، تبلغ نسبة المشاركة في قوة العمل 43.5% في الأراضي الفلسطينية، 45.3% في الضفة الغربية، و40% في قطاع غزة. أما معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة فقد بلغ 15% في الضفة الغربية 11.2% في قطاع غزة، مقارنة بـ 75.2% و68% للذكور حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة).

كما يلاحظ ارتفاع كبير في معدلات مشاركة الإناث، إذ ارتفع من 1.8% في العام 1993 إلى 7.6% العام 1995 في قطاع غزة، ومن 9.5% في الضفة الغربية إلى 12.8%. أما من حيث التطور التاريخي لمعدلات المشاركة لكل من الذكور والإناث، فيلاحظ أنها تتذبذب من عام لآخر، فقد ازداد معدل مشاركة الذكور من 62% العام 1970 إلى 73% العام 1993 في الضفة الغربية، ومن 64% إلى 68% في قطاع غزة (ماس 2000). أما الإناث فقد تراجع معدل مشاركتهن من 14% العام 1970 إلى 9% العام 1993 في الضفة الغربية، ومن 5.14% إلى 1.8% في قطاع غزة، ولكن بعد العام 1994 يلاحظ أن هنالك عدم استقرار في معدلات المشاركة بشكل عام، وتذبذباً من دورة إلى أخرى. أما من حيث معدلات المشاركة حسب الفئة العمرية، فيلاحظ أنها منخفضة للفئة العمرية (15-24 سنة)، حيث بلغت 31.5% في الضفة الغربية، و24% في قطاع غزة. وترتفع نسبة المشاركة للفئة العمرية (25-54)، ثم تعود لتتخفف لمن تزيد أعمارهم على 55 سنة، وتنطبق هذه الظاهرة على الذكور والإناث.

3-3 فجوة الطلب

تعتبر فجوة الطلب مؤشراً أولياً على قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة، فقد تبين أنها تتزايد مع مرور الوقت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى أن عرض العمل ينمو بوتيرة أسرع من نمو الطلب على العمل. وقد بلغ متوسط الفجوة 50.2 ألف فرد في الضفة الغربية، و34.8 ألف في قطاع غزة خلال الفترة بين 1970-1993. وقد ازدادت الفجوة بعد العام 1994 لتصبح 129 ألف في الضفة الغربية، و57 ألف في قطاع غزة، وبلغ متوسط الزيادة السنوية في الفجوة 2.3 ألف فرد في الضفة الغربية، أي ما يعادل نمواً سنوياً بـ 4.8%، و1.5 ألف في قطاع غزة (5.1% نمو سنوي). وتشير هذه النتائج إلى أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية تتراجع مع مرور الوقت، ويزداد اعتماده على أسواق العمل

الخارجية، خاصة السوق الإسرائيلية لتصريف الفائض في القوة البشرية، ويتحول الفائض في القوى العاملة الذي لا يتم تصديره إلى بطالة. وتشير هذه النتائج إلى مدى اعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلية، إذ أن 24.8%، و15.7% من العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في إسرائيل على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة). كما أنها تشير إلى أن اعتماد القوى العاملة في الضفة الغربية على سوق العمل الإسرائيلية أكبر مقارنة بقطاع غزة.

4- تحليل النتائج الإحصائية ونماذج النموذج القياسي المقدر

1-4 مرونة الاستخدام الكلية والقطاعية

تم تقدير مرونة الاستخدام للإنتاج بطريقة المتوسطات خلال الفترة الممتدة من العام 1995 حتى العام 1999، وتشير النتائج الواردة في الجداول (2,3,4) إلى أن مرونة الاستخدام على المستوى الكلي بلغت 0.8 و0.78 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. أما على المستوى القطاعي فكانت أعلى المرونات في قطاعي الزراعة (3.15) والصناعة (2.77) في الضفة الغربية، وفي قطاعي الزراعة (2.93) والإنشاءات (2) في قطاع غزة. ويلاحظ أن هنالك اختلافاً كبيراً نسبياً في المرونات المقدره بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو ذلك واضحاً في القطاع الصناعي (2.77) في الضفة الغربية و0.573 في قطاع غزة) وقطاع النقل والتخزين والاتصالات (0.24) في الضفة الغربية و1.46 في قطاع غزة). وقد يعزى ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كل منطقة والتي تنعكس بدورها على الطاقة الإنتاجية المستغلة وإنتاجية العامل في كل منطقة، فمثلاً تراجع إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في الضفة الغربية بـ 4.25% سنوياً خلال الفترة بين 1995 و1999 وبنسبة 3.5% في قطاع غزة، ما يسهم في زيادة مرونة الاستخدام في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة.

إلا أن فروقات الإنتاجية قد تفسر جزءاً من الفرق بين المرونات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن البيانات المتوفرة حالياً لا تمكننا من تفصي بعض هذه الأسباب خاصة المتعلقة بنسب الطاقة الإنتاجية المستغلة، ونشوهات الأسعار، وكثافة استخدام رأس المال، ومرونات الإحلال في كل منطقة. وبشكل عام، يلاحظ

ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج في المناطق الفلسطينية على المستوى الكلي وفي معظم القطاعات مقارنة بالنسب العالمية والتي تتراوح بين 0.45 و 0.5 (Squire 1972, Bolthon and Glyn 1995). ويعتبر ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج عاملاً إيجابياً يسهم في زيادة القدرة الاستيعابية. إلا أن تأثير مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج في استيعاب القوى العاملة يتوقف على معدل نمو القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، وحصة العمالة في كل قطاع من مجموع القوى العاملة. وقد تم تقدير التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة (أي كم سيستوعب كل قطاع اقتصادي من القادمين الجدد إلى سوق العمل).

ويتضح من الجداول (6,7,8) أن قطاع الخدمات والفروع الأخرى يتميز بأعلى قدرة استيعابية في كل من الضفة الغربية (2.26) وقطاع غزة (1.79)، وهذا يعني أن 34% من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة سيجدون عملاً في قطاع الخدمات في الضفة الغربية، و24% في قطاع غزة،² وذلك على افتراض أن معدل نمو القوى العاملة يصل إلى 6,6% في الضفة الغربية و7,3% في قطاع غزة سنوياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية لمسوح القوى العاملة). وعلى الرغم من تدني مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية فإن ارتفاع حصة قطاع الخدمات من الاستخدام (22.74% في الضفة الغربية و29.8% في قطاع غزة)، وارتفاع معدل نمو القيمة المضافة (12% في الضفة الغربية و7.9% في قطاع غزة) زاد قدرته الاستيعابية للعمالة. وبلي قطاع الخدمات في استيعاب العمالة قطاع تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق في الضفة الغربية، إذ سيجد 16.2% من القادمين الجدد إلى سوق العمل عملاً في هذا القطاع، ثم قطاع الإنشاءات (15.4%)، وقطاع الصناعة 12.5%، وقطاع النقل والتخزين 4.3%، وأخيراً القطاع الزراعي 1.8%. وعلى الرغم من ارتفاع مرونة الاستخدام للإنتاج في القطاع الزراعي (3.15) فإن قدرته الاستيعابية للعمالة ضعيفة جداً بسبب تدني معدل نمو قيمته المضافة. ويتضح مما سبق أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية تبلغ

² تم احتساب هذه النسب من خلال قسمة القدرة الاستيعابية لكل قطاع على معدل نمو القوى العاملة.

85%، أي أنه يمكن استيعاب 85% فقط من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية والبقية سيضطرون للبحث عن عمل خارج الضفة الغربية، خاصة في إسرائيل، وبعضهم سينضم إلى صفوف العاطلين على العمل.

أما في قطاع غزة، فإن القدرة الاستيعابية للعمالة أقل مما هي عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر القدرة الاستيعابية بـ 52% فقط. وتتوزع هذه النسبة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي: 24.5% في قطاع الخدمات، 12.3% في قطاع الإنشاءات، 5% في قطاع النقل والتخزين، 4.8% في قطاع الصناعة، 3.8% في قطاع الزراعة، و1.6% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم. وتشير هذه النتائج إلى أن 48% من القادمين الجدد لسوق العمل في قطاع غزة سنوياً سيضطرون للعمل في إسرائيل أو الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل. وبشكل إجمالي، فإن الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) يستطيع استيعاب 62% سنوياً من الزيادة في القوى العاملة، وأكثر القطاعات الواعدة في استيعاب العمالة هي قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع الإنشاءات، وأقل القطاعات مساهمة في خلق فرص عمل هي قطاع الزراعة والصناعة وقطاع النقل والتخزين.

2-4 النتائج الإحصائية المقدرة على مستوى فروع الصناعات التحويلية

1-2-4 توزيع المنشآت حسب النشاط وحصتها من القيمة المضافة والاستخدام

من أجل التعرف على محددات القدرة الاستيعابية على المستوى الفرعي (حتى الحد الرابع من التصنيف الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي: Four digit ISIC) للصناعة التحويلية، فقد تم استخدام بيانات المسح الصناعي (على مستوى المنشآت)

الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997 والذي شمل حوالي 5900 مؤسسة تعمل في المناطق الفلسطينية بما فيها القدس. ويوضح الجدول (8) توزيع هذه المنشآت حسب النشاط الاقتصادي (الحد الثاني من التصنيف الدولي (Two digit ISIC)، حيث بلغت حصة المنشآت العاملة في مجال منتجات المعادن اللافلزية 24.35% من العينة، تليها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات (13%). وبين الجدول (10) مساهمة كل فرع من فروع الصناعات التحويلية في الاستخدام والقيمة المضافة،³ حيث بلغ مجموع العاملين في جميع منشآت العينة 42755 عاملاً ينتجون ما مجموعه 680.5 مليون دولار من القيمة المضافة. واحتلت صناعة الملابس المرتبة الأولى في الاستخدام (29.5%)، تليها صناعة مناشير الحجر (13.86%)، كما أن صناعة مناشير الحجر تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في القيمة المضافة (13.97%). ويبين الجدول (11) بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمنشآت العينة، خاصة تلك المؤشرات المستخدمة في تقدير دالة الطلب والقدرة الاستيعابية لفروع الصناعات التحويلية. وقد بلغ متوسط إنتاجية العامل (حصة العامل من القيمة المضافة) 22.7 ألف دولار، وتحقق أعلى مستوى للإنتاجية في صناعة معالجة وطلاء المعادن، حيث بلغت 102 ألف دولار. كما بلغ متوسط إنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل 15.7 دولار، ما يشير إلى ارتفاع إنتاجية عنصر العمل في مختلف فروع الصناعات التحويلية.⁴ وتحققت أعلى إنتاجية للدولار المنفق على عنصر العمل في صناعة أبدان المركبات والمركبات المقطورة. أما حصة كل دولار إنتاج من رأس المال فقد بلغت 1.36 دولار، أي أن كل دولار من الإنتاج استثمر مقابله 1.36 دولار، وكانت أعلى قيمة (6.58 دولار) في صناعة المنتجات الخزفية غير الإنشائية غير الحرارية. كما بلغ متوسط حصة العامل من رأس المال 44.8 ألف دولار لكل عامل، وتتراوح حصة العامل من رأس المال ما بين 213.6 ألف دولار (صناعة الأوعية الخشبية) و1.7 ألف دولار (صناعة المنتجات اللدائنية).

³ تمت إضافة الجدول رقم 9 والذي يبين بشكل مفصل نوع النشاط الاقتصادي الذي يقابل كل رقم من أرقام التصنيف الموحد ISIC وذلك لتجنب التكرار في الجداول الأخرى.

⁴ لقد تم احتساب الفرصة البديلة للعاملين بدون أجر عند تقدير إنتاجية الدولار المنفق على العمل، حيث اعتبر متوسط أجره العامل بأجر في كل نشاط مساوياً للفرصة البديلة لمن يعمل بدون أجر في ذلك القطاع.

وللتعرف على اتجاه العلاقة بين الاستخدام وبعض المؤشرات الاقتصادية التي قد تؤثر على القدرة الاستيعابية، فقد تم تقدير معامل الارتباط البسيط بين الاستخدام وكل من هذه المتغيرات مع إدراكنا أن العامل المقدر قد لا يعكس اتجاه وحجم العلاقة الحقيقية بين هذه المتغيرات⁵. فالهدف من تقدير معامل الارتباط هو إعطاء فكرة مبدئية عن حجم واتجاه هذه العلاقة. ويتضح من الجدول (12) أن هنالك ترابطاً ذا دلالة إحصائية بين الاستخدام وإنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل، كما أن هنالك ترابطاً سلبياً بين الاستخدام وإنتاجية العامل، إذ أن ارتفاع إنتاجية العامل يقلل الحاجة إلى عنصر العمل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. إضافة إلى ذلك تبين أن هنالك ترابطاً سلبياً بين الاستخدام وحصصة العامل من رأس المال. إما على مستوى الفروع الصناعية، فهنالك تمايز كبير في اتجاه وحجم معامل الارتباط المقدر، ما يعكس اختلاف طبيعة هذه الأنشطة والظروف المحيطة بها.

2-2-4 دالة الطلب على العمل ومرونة الاستخدام حسب النشاط الاقتصادي

لقد تم تقدير معادلة انحدار بسيط بين عدد العاملين والقيمة المضافة وذلك للتعرف على قوة الترابط بين هذين المتغيرين، وتشير النتائج الواردة في الجدول (13) إلى أن هنالك ترابطاً موجباً وذا دلالة إحصائية عالية بين الاستخدام والقيمة المضافة، حيث بلغت مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة 0.35 لجميع فروع الصناعات التحويلية. وقد تراوحت المرونة المقدرة بين 1.52 (صناعة المنتجات المطاطية) و0.1 (صناعة معالجة وطلاي المعادن)⁶. كما أن هنالك بعض الفروع الصناعية التي تتميز بوجود ترابط ليس له دلالة إحصائية بين الاستخدام والقيمة المضافة. إلا أن معامل الارتباط البسيط لا يعكس اتجاه العلاقة السببية، لذا، فقد تم تقدير معادلة انحدار متعدد، حيث تمت إضافة متغير مستقل ثان هو متوسط تكلفة العامل (نصيب العامل من الأجور

⁵ ويعزى ذلك لكون معامل الارتباط البسيط يفترض أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة خطية من جهة، كما أنه يهمل الترابط بين المتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

⁶ أخذ بعين الاعتبار المرونات ذات الدلالة الإحصائية حتى مستوى ثقة 90%.

والمزايا الأخرى)، وتهدف هذه المعادلة إلى تقدير مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة ومرونة الإحلال (معامل متغير تكلفة العامل) ومرونة الاستخدام بالنسبة للأجور. وحسب النتائج الواردة في الجدول (14) فإن مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة بلغت في المعدل 0.23، ما يعني أن زيادة القيمة المضافة بـ 1% سيزيد الاستخدام بنسبة 0.23%، لذا، فإن زيادة الاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 5% مثلاً يتطلب زيادة القيمة المضافة بنسبة 21%، الأمر الذي يشير إلى ضعف القدرة الاستيعابية للصناعة التحويلية. كما يلاحظ الجدول رقم I أن مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة (ذات الدلالة الإحصائية) تقل عن 0.45، أي أنها أقل من القيمة السائدة في الدول النامية والبالغة 0.45 (Gillis et al 1983). أما مرونة الإحلال فقد بلغت 0.33 لمختلف فروع الصناعات التحويلية. وهذه المرونة منخفضة إذا قورنت مع نتائج الدراسات السابقة والتي قدرت مرونة الإحلال بين 0.5 و 1.2 (White 1979). ويعزز انخفاض مرونة الإحلال تدني القدرة الاستيعابية للعمالة في الصناعات التحويلية والأهم من ذلك هو أن تدني مرونة الإحلال يضعف قدرة السياسات الاقتصادية المتعلقة بخلق فرص عمل من خلال سياسة الأجور، أو الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج وحوافز الاستثمار، في التأثير على قرار المستثمر عند تحديد المستوى الأمثل من الاستخدام. وتتراوح مرونة الإحلال بين 0.14 (صناعة الزيوت والدهون النباتية)، و 0.65 (صناعة الآلات الزراعية وصناعة المعدات الطبية). وقد يشير تدني مرونة الإحلال إلى ضعف قدرة المنتجين في التأقلم مع الصدمات الخارجية، وضعف القدرات التكنولوجية الذاتية. أما مرونة الأجور المقدره فقد بلغت في المتوسط -0.22 وهذه نسبة متدنية إذا قورنت مع نتائج الدراسات السابقة (Hammermesh 1968)، وقد يعزى ذلك إلى واحد أو أكثر من العوامل الأساسية المحددة لمرونة الاستخدام بالنسبة للأجور والتي تلخص بقانون مارشال وقد ذكرت هذه العوامل سابقاً. ويلاحظ أن هنالك تفاوتاً كبيراً في مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور بين مختلف فروع الصناعة التحويلية.

وللتعرف فيما إذا كانت هنالك فروق هيكلية بين سلوك المنشآت الصغيرة والكبيرة فيما يخص الاستخدام، فقد تم تقدير معادلة منفصلة لكل منهما، ثم استخدم

اختبار Chow test لفحص الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات⁷. وتشير النتائج الواردة في الجدول (15) أن هنالك فروقاً هيكلية كبيرة وذات دلالة إحصائية عالية بين المنشآت الصغيرة والكبيرة. وتتخلص هذه الفروقات بارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة للمنشآت الكبيرة (0.22) مقارنة بالمنشآت الصغيرة (0.12)، وتشير هذه النتيجة إلى أن المنشآت الكبيرة أقدر على خلق فرص عمل مقارنة بالمنشآت الصغيرة من خلال زيادة الإنتاج. أما مرونة الإحلال، فإنها ترتفع للمنشآت الصغيرة (0.33) مقارنة بالمنشآت الكبيرة (0.13). وتشير هذه النتيجة إلى أن المنشآت الصغيرة لديها قدرة أكبر على التأقلم مع المتغيرات الخارجية، إضافة إلى تعدد الخيارات الإنتاجية المتاحة لها مقارنة بالمنشآت الكبيرة. ويستدل من هذه النتائج إلى أن سياسات خلق فرص عمل من خلال زيادة الإنتاج ستكون أكثر فعالية في المنشآت الكبيرة (بسبب ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج) منها في المنتجات الصغيرة، أما السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمار، أو تخفيض حصة العامل من رأس المال (K/L ratio) ستكون أكثر فعالية في المنشآت الصغيرة (بسبب ارتفاع مرونة الإحلال) مقارنة بالمنشآت الكبيرة.

3-4 محددات القدرة الاستيعابية للعمالة على مستوى النشاط الاقتصادي

للتعرف على محددات القدرة الاستيعابية على مستوى المنشآت والأنشطة الاقتصادية تم تقدير معادلة انحدار متعدد شملت المتغيرات المستقلة الرئيسية التي وردت في الخلفية النظرية لهذه الدراسة. ويبين الجدول (16) نتائج الانحدار المقدر على مستوى الحد الرابع من التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي. ويتضح من الجدول

⁷ المنشآت الصغيرة هي تلك التي توظف أقل من 10 عمال والكبيرة التي توظف أكثر من 9 عمال. في حين جرت العادة في المناطق الفلسطينية على اعتبار المؤسسات التي توظف أقل من 5 عمال على أنها صغيرة، إلا أن هذا التصنيف قد يكون غير مناسب في هذه الدراسة لأن منشآت العينة أختبرت على أساس أنها توظف أكثر من 5 عمال ويزيد رأس مالها على 30 ألف دولار باستثناء صناعة مناشير الحجر والتي تم مسحها بشكل تام.

(16) أن النتائج المقدرة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة، إذ أن متوسط مرونة الاستخدام بالنسبة لإنتاجية العامل كانت سالبة (-0.45) وذات دلالة إحصائية عالية، أي أن ارتفاع إنتاجية العامل يقلل من حاجة المنتج إلى عنصر العمل، إلا أن قوة العلاقة المقدرة تختلف من صناعة إلى أخرى وبعض المعاملات ليس له دلالة إحصائية، ما يشير إلى ضعف الترابط بين قرار الاستخدام وإنتاجية العامل في هذه الصناعات (أنظر إلى الجدول 16).

أما تأثير حصة العامل من رأس المال (K/L ratio) على القدرة الاستيعابية فهو سالب وذو دلالة إحصائية، إلا أن قيمة المرونة المقدرة لجميع المنشآت كانت صغيرة نسبياً (-0.08) ما قد يضعف دور حصة العامل من رأس المال في قرار الاستخدام، وبالتالي إضعاف فاعلية السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل من خلال التأثير على المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج (Optimal input mix) باتجاه أساليب الإنتاج كثيفة العمل. وتختلف المرونة المقدرة على مستوى الأنشطة الاقتصادية، وتتراوح بين -0.08 و-0.44. كما أن بعض المرونات المقدرة ليس لها دلالة إحصائية، ما يشير إلى أن فاعلية السياسات المؤثرة على المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج قد تكون ضعيفة جداً في بعض الفروع الصناعية. كما تشير النتائج الواردة في الجدول K إلى أن مرونة الاستخدام بالنسبة لإنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل موجبة وذات دلالة إحصائية عالية، ما يشير إلى أن السياسات الهادفة إلى تحسين كفاءة الأجور (efficiency Wage) ستكون فعالة في تحسين القدرة الاستيعابية للعمال في الصناعات التحويلية، إلا أن فعالية مثل هذه السياسات تختلف من صناعة لأخرى، إذ تتراوح قيمة المرونة المقدرة بين 0.84 و0.06 (لمزيد من المعلومات أنظر إلى الجدول 16).

5- الخلاصة والاستنتاجات

يمكن تلخيص نتائج الدراسة والتوصيات المترتبة عليها بما يلي:

بلغت مرونة الاستخدام على المستوى الكلي 0.8 و0.78 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. أما على المستوى القطاعي فكانت أعلى المرونات في قطاعي الزراعة (3.15) والصناعة (2.77) في الضفة الغربية، وفي قطاعي الزراعة (2.93) والإنشاءات (2) في قطاع غزة. ويلاحظ أن هنالك اختلافاً كبيراً نسبياً في المرونات المقدره بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو ذلك واضحاً في القطاع الصناعي (2.77 في الضفة الغربية و0.573 في قطاع غزة) وقطاع النقل والتخزين والاتصالات (0.24 في الضفة الغربية، و1.46 في قطاع غزة). وبشكل عام يلاحظ ارتفاع مرونات الاستخدام بالنسبة للإنتاج في المناطق الفلسطينية على المستوى الكلي وفي معظم القطاعات مقارنة بالنسب العالمية. ويعتبر ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج عاملاً إيجابياً يسهم في زيادة القدرة الاستيعابية. إلا أن تأثير مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج في استيعاب القوى العاملة يتوقف على معدل نمو القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، وحصة العمالة في كل قطاع من مجموع القوى العاملة.

أما بالنسبة للتوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة (أي كم سيستوعب كل قطاع اقتصادي من القادمين الجدد إلى سوق العمل)، فقد تبين أن قطاع الخدمات والفروع الأخرى تتميز بأعلى قدرة استيعابية في كل من الضفة الغربية (2.26) وقطاع غزة (1.79)، وهذا يعني أن 34% من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة سيجدون عملاً في قطاع الخدمات في الضفة الغربية و24% في قطاع غزة. ويأتي قطاع الخدمات في استيعاب العمالة قطاع تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق في الضفة الغربية، إذ سيجد 16.2% من القادمين الجدد إلى سوق العمل عملاً في هذا القطاع ثم قطاع الإنشاءات (15.4%)، وقطاع الصناعة 12.5% وقطاع النقل

والتخزين 4.3% وأخيراً القطاع الزراعي 1.8%. وعلى الرغم من ارتفاع مرونة الاستخدام للإنتاج في القطاع الزراعي (3.15) فإن قدرته الاستيعابية للعمالة ضعيفة جداً بسبب تدني معدل نمو قيمته المضافة. ويتضح مما سبق أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية تبلغ 85%، أي أنه يمكن استيعاب 85% فقط من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية والبقية ستبضطر للبحث عن عمل خارج الضفة الغربية خاصة في إسرائيل وبعضهم سينضم إلى صفوف العاطلين على العمل.

أما في قطاع غزة، فإن القدرة الاستيعابية للعمالة أقل مما هي عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر القدرة الاستيعابية بـ 52% فقط. وتتوزع هذه النسبة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي: 24.5% في قطاع الخدمات، 12.3% في قطاع الإنشاءات، و5% في قطاع النقل والتخزين، 4.8% في قطاع الصناعة، 3.8% في قطاع الزراعة و1.6% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم. وتشير هذه النتائج إلى أن 48% من القادمين الجدد لسوق العمل في قطاع غزة سنوياً سيضطرون للعمل في إسرائيل أو الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل.

أما على مستوى المنشآت العاملة في الصناعات التحويلية، فإن مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة بلغت في المعدل 0.23، الأمر الذي يشير إلى ضعف القدرة الاستيعابية للصناعة التحويلية. كما أن مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة تقل عن 0.45، أي أنها أقل من القيمة السائدة في الدول النامية والبالغة 0.45. أما مرونة الإحلال فقد بلغت 0.33 لمختلف فروع الصناعات التحويلية. وهي منخفضة، أيضاً، إذا ما قورنت مع نتائج الدراسات السابقة والتي قدرت مرونة الإحلال ما بين 0.5 و1.2. ويعزز انخفاض مرونة الإحلال تدني القدرة الاستيعابية للعمالة في الصناعات التحويلية والأهم من ذلك هو أن تدني مرونة الإحلال يضعف من قدرة السياسات الاقتصادية المتعلقة بخلق فرص عمل من خلال سياسة الأجور أو الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج وحوافز الاستثمار، في التأثير على قرار المستثمر عند تحديد

المستوى الأمثل من الاستخدام. وتتراوح مرونة الإحلال ما بين 0.14 (صناعة الزيوت والدهون النباتية) و0.65 (صناعة الآلات الزراعية وصناعة المعدات الطبية).

كما تبين أن هنالك فروقاً هيكلية كبيرة وذات دلالة إحصائية عالية بين المنشآت الصغيرة والكبيرة. وتتلخص هذه الفروقات بارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للقيمة المضافة للمنشآت الكبيرة (0.22) مقارنة بالمنشآت الصغيرة (0.12). وتشير هذه النتيجة إلى أن المنشآت الكبيرة أفدر على خلق فرص عمل مقارنة بالمنشآت الصغيرة من خلال زيادة الإنتاج. أما مرونة الإحلال، فإنها ترتفع للمنشآت الصغيرة (0.33) مقارنة بالمنشآت الكبيرة (0.13). وتشير هذه النتيجة إلى أن المنشآت الصغيرة لديها قدرة أكبر على التأقلم مع المتغيرات الخارجية، إضافة إلى تعدد الخيارات الإنتاجية المتاحة لها مقارنة بالمنشآت الكبيرة. ويستدل من هذه النتائج إلى أن سياسات خلق فرص عمل من خلال زيادة الإنتاج ستكون أكثر فعالية في المنشآت الكبيرة (بسبب ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج) منها في المنتجات الصغيرة، أما السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمار، أو تخفيض حصة العامل من رأس المال (K/L ratio)، ستكون أكثر فعالية في المنشآت الصغيرة (بسبب ارتفاع مرونة الإحلال) مقارنة بالمنشآت الكبيرة.

أما محددات القدرة الاستيعابية للعمالة على مستوى المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية فقد تبين أن متوسط مرونة الاستخدام بالنسبة لإنتاجية العامل كانت سالبة (-0.45)، أي أن ارتفاع إنتاجية العامل يقلل من حاجة المنتج إلى عنصر العمل، إلا أن قوة العلاقة المقدره تختلف من صناعة إلى أخرى وبعض المعاملات ليس له دلالة إحصائية، ما يشير إلى ضعف الترابط بين قرار الاستخدام وإنتاجية العامل في هذه الصناعات. أما تأثير حصة العامل من رأس المال (K/L ratio) على القدرة الاستيعابية فهو سالب (-0.08)، ما قد يضعف دور حصة العامل من رأس المال في قرار الاستخدام، وبالتالي إضعاف فاعلية السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل من خلال التأثير على المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج باتجاه أساليب الإنتاج كثيفة العمل.

وتختلف المرونة المقدره على مستوى الأنشطة الاقتصادية، وتتراوح ما بين -0.08 و -0.44، ما يشير إلى أن فاعلية السياسات المؤثرة على المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج قد تكون ضعيفة جداً في بعض الفروع الصناعية. كما تبين أن مرونة الاستخدام بالنسبة لإنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل موجبة، ما يشير إلى أن السياسات الهادفة إلى تحسين كفاءة الأجور ستكون فعالة في تحسين القدرة الاستيعابية للعمالة في الصناعات التحويلية.

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي: التقرير النهائي-سنوات مختلفة، رام الله.

_____، الحسابات القومية، سنوات مختلفة، رام الله.

_____، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، رام الله.

جودفري، مارتن. الخطوط الأساسية لإعداد استراتيجية التشغيل في فلسطين -منظمة العمل الدولية- مشروع التشغيل الفلسطيني، رام الله 1997.

العميم، مساعد حسن. العوامل المحددة لمستويات الاستخدام ومعدلاتها: دراسة حالة الكويت، في سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية. تحرير اسماعيل سراج الدين وآخرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الكويت 1986.

عيسى، محمود عبده. تقدير مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الاجمالي والارتباط بين الاستثمارات والاستخدام في سلطنة عمان خلال الفترة 1976-1984، في سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية. تحرير اسماعيل سراج الدين وآخرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الكويت 1986.

النجار، باقي سلمان. معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وإمكانيات الحل، في سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية. تحرير اسماعيل سراج الدين وآخرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الكويت 1986.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية-ماس. مكحول، باسم. تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية. رام الله-فلسطين، 2000.

_____، المراقب الاقتصادي، اعداد مختلفة.

وزارة الصناعة، المسح الصناعي لعام 1997.

وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطينية: دراسة تحليلية في نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1997. وزارة العمل رام الله 1999.

- Benerji, Ranadev; Riedel, J. Industrial Employment Expansion Under Alternative Trade Strategies: Case of India and Taiwan 1950-1970. *Journal of Development Economics*. Vol. 7, 1980.
- Bolthon, Andrea; Glyn, Andrew. Can Macroeconomic Policies Raise Employment. *International Labor Review*, Vol. 130, 1995.
- Bosworth, D; Dawkins, P; and Stromback T. *The Economics of the Labor Market*. Longman, Singapore, 1996.
- Caimfors, Lars. Active Labor Market Policy and Unemployment: A Framework for the Analysis of Crucial Design Features. *OECD Economic Studies*, No. 22, 1994.
- Chow, Peter C.Y. Output Effect, Technology Change, and Labor Absorption in Taiwan 1952-1986. *Economic Development and Cultural Change*. Vol. 39, 1990.
- Fei, John C. H; Ranis, Gustav. Innovation, Capital Accumulation and Economic Development. *The American Economic Review*, Vol. LIII, No. 3, 1963.
- Gillis, M; Perkins. D; Roemer, M; and Snodgrass, D. *Economics of Development*. Norton and Company, New York, 1983.
- Hamermesh, Danial. The Demand for Labor in the Long Run, in *Handbook of Labor Economics Vol.1*, edited by O. Ashenfelter and R. Layard. Elsevier Science Publishers BV, 1986.
- International Labor Organization. *World Employment Report*, Geneva, 1997.
- Kahn, George A. Sluggish Job Growth: Is Rising Productivity or an Anemic Recovery to Blame. *Economic Review of Federal Reserve Bank of Kansas City*. Third Quarter Vol. 78, No. 3, 1993.
- Layard, R; Nickell, S.J. and Jackman R. *Unemployment: Macroeconomic Performance and the Labor Market*. Oxford University Press, London, 1991.
- Mehmet, Ozay. The Employment Challenge Facing Indonesia: Outlook and Lessons from ASEAN Neighbors. *ASEAN Economic Bulletin*, Vol. 11, No. 2 1994.
- Michie, J. The Capacity to Tackle Unemployment, in *Investment, Growth, and Employment: Perspectives for Policy*. Edited by: Ciaran Driver and Paull Temple, Routledge, London 1999.

- Morwetz, D. Employment Implications of Industrialization in Developing Countries: A Survey. *The Economic Journal* Vol. 84, September 1974.
- Pack, Howard. Industrialization and Trade, in *Handbook of Development Economic*. Vol. 1, edited by H. Chenery and T. N. Srinivansan, Elsevier Science Publishers B.V. 1988.
- Phipps, A.J; Sheen, JR. Macroeconomic and Employment Growth in Australia. *Australian Economic Review*, First Quarter 1995.
- Radwan, Samir. *Toward Full Employment: Egypt into 21st Century*. The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, 1998.
- Ranis, Gustav. Industrial Sector Labor Absorption. *Economic Development and Cultural Change*, vol. 21, 1972.
- Squire Lyn. *Employment Policy in Developing Countries: A survey of Issues and Evidence*. Oxford University press, UK ,1980.
- Stoneman, P.A .*An Analytical Framework for an Economic Perspective on the Impact of New Information Technology .in Information Technologies and Economic Perspective*. Editor: P. Stoneman.
- Thierer, Adam D. *Preparing for Jobs Summit: The Five Principles of Job Creation*. Heritage Foundations Reports. March 11, 1994.
- Watanabe, Susumu. Exports and Employment: The Case of the Republic of Korea. *International Labor Review*, Vol. 106, 1972.
- White, Lawrence J. The Evidence on Appropriate Factor Proportions for Manufacturing in Less Developed Countries: A Survey. *Economic Development and Cultural Change*. Vol. 27, 1979.

الملحق الاحصائي

قائمة جداول الملحق الاحصائي

45	اتجاهات الاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختارة	جدول 1:
46	متوسط مرونة الاستخدام في الضفة الغربية للفترة 1995-1999	جدول 2:
47	متوسط مرونة الاستخدام في قطاع غزة للفترة 1995-1999	جدول 3:
47	متوسط مرونة الاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1995-1999	جدول 4:
48	التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول 5:
48	التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية	جدول 6:
49	التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة	جدول 7:
50	توزيع المنشآت حسب النشاط الصناعي	جدول 8:
51	تعريف دليل النشاط الاقتصادي (ISIC)	جدول 9:
52	توزيع المنشآت حسب المساهمة في القيمة المضافة والاستخدام	جدول 10:
54	الوسط الحسابي لبعض المتغيرات حسب النشاط الاقتصادي	جدول 11:
56	معامل الارتباط البسيط بين الاستخدام وبعض المتغيرات المستقلة	جدول 12:
59	نتائج الانحدار البسيط المقدرة للعلاقة بين الطلب على العمال والقيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي	جدول 13:
61	نتائج الانحدار المقدرة لدالة الطلب على العمل ومرونة الاستخدام بالنسبة للاجور حسب النشاط الاقتصادي	جدول 14:
63	نتائج الانحدار المقدرة لدالة الطلب على العمال حسب حجم المؤسسات	جدول 15:
64	نتائج الانحدار المقدرة لمحددات القدرة الاستيعابية حسب النشاط الاقتصادي	جدول 16:

جدول 1: اتجاهات الاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختارة

السنة	العدد الكلي	الانشاءات	الزراعة	الصناعة	أخرى
الضفة الغربية					
1980	94200 (100%)	10200 (0.108)	31300 (0.332)	14300 (0.152)	38500 (0.409)
1990	128000 (100%)	14000 (0.109)	37800 (0.295)	20200 (0.158)	56100 (0.438)
1994	208700 (100%)	35500 (0.17)	52200 (0.25)	35500 (0.17)	85600 (0.41)
1999	310730 (100%)	41360 (0.13)	39900 (0.13)	54680 (0.176)	174790 (0.56)
قطاع غزة					
1970	52800 (100%)	4500 (0.085)	16800 (0.318)	6400 (0.121)	25100 (0.475)
1980	46400 (100%)	3500 (0.075)	8800 (0.16)	8600 (0.185)	25500 (0.55)
1990	60800 (100%)	6700 (0.11)	12400 (0.204)	6900 (0.114)	34800 (0.572)
1994	147000 (100%)	16200 (0.11)	23500 (0.16)	14700 (0.1)	92600 (0.63)
1999	147260 (100%)	16100 (0.099)	22050 (0.15)	18360 (0.124)	90750 (0.618)

Source: 1970—1987: UNCTAD-1993

1988-1993: ICBS, SAI, No. 45, 1994, P809.

1994: Ishac Diwan and Radwan A. Shaban, 1999.

1994-1999: Palestinian Central Bureau of Statistics, Labor Force survey, several issues.

جدول 2: متوسط مرونة الاستخدام في الضفة الغربية
للفترة 1995-1999

مرونة الاستخدام	متوسط نمو الاستخدام	متوسط نمو القيمة المضافة	النشاط الاقتصادي
3.15	1.2%	0.38	الزراعة وصيد الأسماك*
2.77	7.2%	2.6%	الصناعة
1	13.3%	13.2%	الإشاعات
1.4	8.5%	6%	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
0.24	8.1%	33%	النقل والتخزين والاتصالات
0.83	10%	12%	الخدمات والفروع الأخرى
0.8	8%	10%	الاقتصاد ككل

المصدر: حسب بناء على التقديرات الأولية (غير معتمدة) للحسابات القومية الحقيقية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تم إهمال العام 1999 عند احتساب معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي، إذ بلغ معدل نمو العمالة 119% خلال هذا العام ما يعطي مرونة استخدام عالية جداً ولا يمكن تفسيرها.

جدول 3: متوسط مرونة الاستخدام في قطاع غزة للفترة 1995-1999

مرونة الاستخدام	متوسط نمو الاستخدام	متوسط نمو القيمة المضافة	النشاط الاقتصادي
2.93	4.4%	1.5%	الزراعة وصيد الأسماك*
0.57	3.7%	6.5%	الصناعة
2	12%	6%	الإنتاجات
0.20	1%	4.9%	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
1.46	11.44%	7.8%	النقل والتخزين والاتصالات
0.76	6%	7.9%	الخدمات والفروع الأخرى
0.78	6.8%	8.7%	الاقتصاد ككل

المصدر: حسب بناء على التقديرات الأولية (غير معتمدة) للحسابات القومية الحقيقية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تم إهمال العام 1999 عند احتساب معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي، إذ بلغ معدل نمو العمالة 119% خلال هذا العام ما يعطي مرونة استخدام عالية جداً ولا يمكن تفسيرها.

جدول 4: متوسط مرونة الاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة

للفترة 1995-1999

مرونة الاستخدام	متوسط نمو الاستخدام	متوسط نمو القيمة المضافة	النشاط الاقتصادي
1.24	8.9%	7.2%	الزراعة وصيد الأسماك*
1.15	3.8%	3.3%	الصناعة
1.25	10.5%	8.4%	الإنتاجات
1.23	6.5%	5.3%	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
0.42	8.6%	20.25%	النقل والتخزين والاتصالات
1.1	8.6%	7.8%	الخدمات والفروع الأخرى
0.79	7.6%	9.7%	الاقتصاد ككل

المصدر: حسب بناء على التقديرات الأولية (غير معتمدة) للحسابات القومية الحقيقية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تم إهمال العام 1999 عند احتساب معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي، إذ بلغ معدل نمو العمالة 119% خلال هذا العام ما يعطي مرونة استخدام عالية جداً ولا يمكن تفسيرها.

جدول 5: التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

القدرة الاستيعابية للقوى العاملة	متوسط نمو القيمة المضافة 99-95	متوسط حصة العمالة في النشاط من القوى العاملة 99-95	مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج	النشاط الاقتصادي
%0.06	%0.57	%9	1.24	الزراعة وصيد الأسماك
%0.4	%3.3	%10.5	1.15	الصناعة
%0.78	%8.4	% 7.5	1.25	الإنشاءات
%0.3	%20.25	%3.5	0.42	النقل والتخزين
%0.38	% 5.3	%12.8	1.23	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
%1.85	% 7.8	%21.5	1.1	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: حسبها الباحث.

جدول 6: التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية

القدرة الاستيعابية للقوى العاملة	متوسط نمو القيمة المضافة 1999-1995	متوسط حصة عمالة النشاط من القوى العاملة 1999-1995	مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج	النشاط الاقتصادي
%0.12	%0.38	%9.8	3.15	الزراعة وصيد الأسماك
%0.83	%2.6	%11.5	2.77	الصناعة
%1.02	%13.2	% 7.7	1	الإنشاءات
%0.29	%33	%3.7	0.24	النقل والتخزين
%1.07	%6	%12.8	1.4	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
%2.26	%12	%22.74	0.83	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر : حسبها الباحث.

جدول 7: التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة

النشاط الاقتصادي	مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج	متوسط حصة العمالة في النشاط من القوى العاملة 1995-1999	متوسط نمو القيمة المضافة 1995-1999	القدرة الاستيعابية للقوى العاملة
الزراعة وصيد الأسماك	2.93	%6.44	%1.5	%0.28
الصناعة	0.57	%9.5	%6.5	%0.35
الإنشاءات	2	%7.5	%6	%0.9
النقل والتخزين	1.46	%3.3	%7.8	%0.37
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	0.20	%12.2	%4.9	%0.12
الخدمات والفروع الأخرى	0.76	%29.8	%7.9	%1.79

المصدر: حسبها الباحث.

جدول 8: توزيع المنشآت حسب النشاط الصناعي

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	حصتها من مجموع المؤسسات
أنشطة أخرى للتعددين واستغلال المحاجر	301	5.10
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	771	13.07
صنع منتجات التبغ	5	0.08
صنع المنسوجات	197	3.34
صنع الملابس	982	16.64
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	264	4.47
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	279	4.73
صنع الورق ومنتجات الورق	37	0.63
الطباعة والنشر	85	1.44
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	6	0.10
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	145	2.46
صنع منتجات المطاط واللدائن	140	2.37
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1437	24.35
صنع الفلزات القاعدية	20	0.34
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	589	9.98
صنع الآلات والمعدات الأخرى	114	1.93
صنع الآلات الكهربائية الأخرى	46	0.78
صنع معدات الراديو والتلفزيون	4	0.07
صنع الأجهزة الطبية	30	0.51
صنع المركبات والمركبات المقطورة	23	0.39
صنع معدات النقل الأخرى	5	0.08
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	419	7.10

المصدر: حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

جدول 9: تعريف دليل النشاط الاقتصادي (ISIC)

اسم النشاط الاقتصادي	دليل النشاط (رقمه)
صنع المواد الكيميائية الأساسية	2411
صنع الدهانات واحبار الطباعة	2422
صنع المستحضرات الصيدلانية	2423
صنع الصابون والمنظفات والعطور	2424
صنع المنتجات المطاطية الاخرى	2519
صنع المنتجات اللدائنية	2520
صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية	2610
صنع منتجات خزفية غير انشائية وغير حرارية	2691
صنع الأسمت والجير والجبس	2694
صنع منتجات معدنية لا فلزية أخرى	2695
قطع وتشكيل وتمام وتجهيز الأحجار	2696
صنع المنتجات المعدنية الانشائية	2811
صنع الخزانات والأوعية من المعادن	2812
معالجة وطلاي المعادن ونظير رسم	2892
صنع الادوات والعدد اليدوية المعدنية	2893
صنع منتجات المعادن المشكلة الاخرى	2899
صنع الالات الزراعية	2921
صنع واصلاح آلات المحاجر والتشييد	2924
صنع الأجهزة المنزلية الأخرى	2930
صنع المحركات والمولدات الكهربائية	3110
صنع اجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها	3120
صنع المعدات الطبية واجهزة تقويم الاعضاء	3311
صنع الأدوات البصرية	3320
صنع ابدان المركبات والمركبات المقطورة	3420
صنع أجزاء المركبات ذات المحركات	3430
صنع الأثاث	3610
استغلال المحاجر لاستخراج الاحجار والرمال	1410
تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات	1513
صنع الزيوت والدهون النباتية	1514
صنع منتجات الألبان	1520
صنع منتجات طواحين الحبوب	1531
صنع أعلاف حيوانية محضرة	1533
صنع منتجات المخابز	1541
صنع الشكولاتة والحلويات السكرية	1543
صنع منتجات الأغذية الأخرى	1549
صنع مشروبات (غير كحولية) ومياه معدنية	1554
غزل الألياف ونسج المنسوجات	1711
اتمام وتجهيز المنسوجات	1721
صنع البسط والسجاد	1722
صنع منسوجات اخرى	1729
صنع الأقمشة والتريكو	1730
صنع الملابس	1810
دبغ وتهيئة الجلود	1911
صنع الحقائب والسروج	1912
صنع الأحذية	1920
صنع الأخشاب للأبنية والمنشآت	2022
صنع الأوعية الخشبية	2023
صنع منتجات خشبية أخرى	2029
صنع الورق والاعوية من الكرتون	2102
صنع أصناف أخرى من الورق والكرتون	2109
الطباعة	2221

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سلسلة التصنيفات القياسية (رقم 1).

جدول 10: توزيع المنشآت حسب المساهمة في القيمة المضافة والاستخدام

حصتها من القيمة المضافة	حصتها من الاستخدام	القيمة المضافة (U.S.\$)	عدد العاملين	دليل النشاط الاقتصادي
5.14	4.87	34959299	2083	1410
0.27	0.25	1856146	109	1513
1.84	3.45	12490988	1477	1514
1.24	1.70	8410248	725	1520
0.45	0.34	3072960	147	1531
0.30	0.30	2048319	129	1533
2.71	3.14	18452521	1344	1541
3.49	1.00	23757615	428	1543
1.75	1.00	11902637	428	1549
0.41	0.48	2783536	205	1554
2.17	1.06	14766719	454	1711
0.91	1.37	6173493	587	1721
0.12	0.19	825416	81	1722
0.19	0.14	1268367	58	1729
0.51	0.95	3454009	407	1730
12.54	29.51	85324426	12617	1810
0.12	0.51	832400	218	1911
0.34	0.47	2326946	203	1912
7.49	4.27	50983311	1824	1920
0.71	0.61	4819135	259	2022
0.28	0.32	1936463	135	2023
0.49	0.72	3362914	307	2029
0.96	0.50	6546895	214	2102
0.04	0.63	283093	268	2109
2.47	1.30	16816695	556	2221
0.20	0.42	1350465	178	2411
0.50	0.22	3410845	95	2422
0.95	1.50	6464218	641	2423
1.00	1.28	6797557	546	2424
0.03	0.08	234648	35	2519

حصتها من القيمة المضافة	حصتها من الاستخدام	القيمة المضافة (U.S.\$)	عدد العاملين	دليل النشاط الاقتصادي
4.69	2.58	31897325	1104	2520
0.13	0.19	877459	80	2610
0.26	0.52	1799655	221	2691
0.22	0.08	1465091	35	2694
9.57	8.02	65130465	3428	2695
13.97	13.86	95064131	5924	2696
3.97	2.73	27010454	1166	2811
0.11	0.08	749058	35	2812
2.54	0.48	17252905	205	2892
0.07	0.11	447947	47	2893
0.56	0.72	3790956	308	2899
0.22	0.18	1470824	78	2921
0.28	0.31	1883748	134	2924
0.58	0.60	3938785	255	2930
0.17	0.09	1137062	37	3110
0.33	0.32	2225761	138	3120
0.08	0.07	560436	32	3311
0.10	0.05	684935	20	3320
0.11	0.15	765059	63	3420
0.11	0.07	725346	28	3430
8.68	4.03	59097306	1723	3610
3.65	2.19	24833890	936	بقية الفروع
		680520879	42755	المجموع

المصدر: حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

جدول 11: الوسط الحسابي لبعض المتغيرات حسب النشاط الاقتصادي

القيمة المضافة	حصة العامل من راس المال	حصة كل دولار انتاج من راس المال	إنتاجية الدولار المنفق على العامل	حصة العامل من الانتاج	الانتاجية	دليل النشاط الاقتصادي
116144	61691	1.37	9.29	106927	19914	1410
168741	32972	0.93	3.55	41479	11500	1513
61230	33436	1.33	5.53	66979	13652	1514
311491	58438	1.65	22.78	23955	8746	1520
68288	128859	9.07	4.69	196185	68288	1531
146308	25005	0.39	5.71	52159	18266	1533
66376	117340	0.96	29.29	107349	22687	1541
766375	69069	0.73	18.2	60798	30854	1543
143405	164346	1.24	10.23	55900	38502	1549
139177	27838	0.66	5.32	65692	9546	1554
343412	40143	0.66	9.15	61983	15306	1711
80175	63661	1.15	9.7	122485	25067	1721
68785	41684	1.5	15.63	23523	12675	1722
105697	79815	0.44	11.36	60731	20691	1729
119104	4194	0.67	17.99	11324	9225	1730
89251	32893	1.24	8.47	48200	9630	1810
41620	32062	0.77	4	58945	16295	1911
86183	16817	1.02	1.29	31627	14503	1912
239358	31383	1.04	35.89	54356	45163	1920
40159	93688	0.9	3.96	186458	25946	2022
80686	213600	0.9	2.72	159327	16578	2023
26069	106954	0.77	2.42	209477	11615	2029
385111	88516	3.39	14.54	135507	29464	2102
176933	75795	0.99	11.09	84588	16435	2109
224223	161222	1.07	8.63	170876	58441	2221
30692	109558	0.99	1.2	110215	7304	2411
262373	48902	0.75	6.11	45157	21720	2422
587656	11750	0.86	39.16	22993	8003	2423
104578	66832	0.7	14.42	167205	11754	2424
265811	1771	0.23	49.84	66969	30178	2520
46182	3802	0.1	9.77	81734	11307	2610
36728	3014	6.58	7.22	65880	9173	2691
162788	2551	5.65	0.54	87596	11603	2694
125251	1943	1.01	15.6	65340	13173	2695

القيمة المضافة	حصة العامل من راس المال	حصة كل دولار انتاج من راس المال	إنتاجية الدولار المنفق على العامل	حصة العامل من الانتاج	الانتاجية	دليل النشاط الاقتصادي
118092	15230	0.35	6.48	98709	15510	2696
65879	92934	2.47	5.53	151388	37492	2811
57620	60678	2.9	7.56	104748	18735	2812
218391	6413	0.22	61.24	62174	102382	2892
24887	4812	0.13	54.7	764721	13063	2893
97204	2985	0.19	14.99	28095	18962	2899
81712	7339	8.45	10.81	96104	18660	2921
188375	2375	0.35	21.41	35911	13724	2924
85626	4494	0.23	16.55	38005	16814	2930
66886	5914	0.31	11.61	74893	52310	3110
222576	1831	0.21	53.69	26378	13206	3120
43110	6803	0.48	6.02	26761	18310	3311
57078	5483	0.14	8.04	57226	38009	3320
109294	2908	0.99	62.43	6736	8479	3420
90668	5924	0.17	14.19	38552	28963	3430
162355	2328	0.16	32.66	45368	42057	3610

المصدر: حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

جدول 12: معامل الارتباط البسيط بين الاستخدام وبعض المتغيرات المستقلة
القيمة بين الأقواس تمثل القيمة الاحتمالية (P-value) لكل معامل

دليل النشاط الاقتصادي	إنتاجية الدولار المنفق على العمل	الإنتاجية	حصة العامل من راس المال	حصة كل دولار إنتاج من رأس المال
1410	0.094 (0.12)	-0.512 - 0.038	-0.139 - 0.087	-0.023 (0.696)
1513	0.896 (0)	-0.191 - 0.451	-0.295 - 0.368	-0.07 (0.847)
1514	-0.199 (0.006)	-0.016 - 0.168	-0.186 - 0.093	0 (0.998)
1520	0.792 (0)	0.904 - 0.024	-0.45 - 0.152	-0.148 (0.46)
1531	0.751 (0)	0.345 - 0.144	-0.22 - 0.187	-0.083 (0.593)
1533	0.586 (0.035)	-0.661 - 0.129	-0.065 - 0.506	-0.064 (0.829)
1541	0.974 (0)	0.267 - 0.206	-0.247 - 0.066	-0.049 (0.42)
1543	0.974 (0)	0.267 - 0.206	-0.658 - 0.083	0.214 (0.247)
1549	0.219 (0.071)	-0.658 - 0.049	-0.617 - 0.056	-0.07 (0.527)
1554	0.795 (0)	0.047 - 0.449	-0.112 - 0.367	-0.135 (0.57)
1711	0.673 (0)	0.003 - 0.445	-0.043 - 0.309	-0.032 (0.838)
1721	0.15 (0.241)	-0.384 - 0.101	-0.055 - 0.219	-0.016 (0.888)
1722	-0.083 (0.798)	-0.495 - 0.219	-0.045 - 0.586	-0.603 (0.038)
1729	0.474 (0.166)	0.861 - 0.057	-0.293 - 0.331	-0.126 (0.696)
1730	0.111 (0.589)	0.62 - 0.096	-0.157 - 0.27	-0.139 (0.476)
1810	0.276 (0)	-0.138 (0)	-0.114 (0)	0.01 (0.758)
1911	0.425 (0.079)	-0.132 - 0.349	-0.66 - 0.105	-0.92 (0.7)
1912	0.201 (0.346)	-0.499 - 0.136	-0.163 - 0.276	-0.095 (0.637)
1920	0.005 (0.944)	-0.495 - 0.047	-0.092 - 0.116	0.075 (0.28)

دليل النشاط الاقتصادي	انتاجية الدولار المنفق على العمل	الانتاجية	حصة العامل من راس المال	حصة كل دولار انتاج من رأس المال
2022	(0.465) 0.072	(0.077) - 0.244	(0.044) - 0.185	(0.958) 0.002
2023	(0.059) 0.419	(0.678) - 0.089	(0.221) - 0.259	(0.54) -0.132
2029	(0.011) 0.234	(0.58) - 0.049	(0.018) - 0.208	(0.825) 0.017
2102	(0.012) 0.593	(0.915) - 0.028	(0.387) - 0.224	(0.684) -0.107
2109	(0) 0.82	(0.585) - 0.148	(0.617) - 0.136	(0.661) -0.119
2221	(0.542) -0.075	(0.699) - 0.045	(0.353) - 0.109	(0.306) -0.12
2411	(0.07) 0.403	(0.625) - 0.076	(0.415) - 0.126	(0.854) 0.029
2422	(0) 0.833	(0.001) - 0.786	(0.356) - 0.279	(0.284) -0.322
2423	(0.025) 0.733	(0.394) - 0.286	(0.042) - 0.621	(0.279) 0.359
2424	(0) 0.61	(0.701) - 0.049	(0.21) -0.158	(0.345) 0.119
2520	(0.022) 0.342	(0.884) - 0.014	(0.009) - 0.239	(0.001) 0.302
2610	(0) 0.99	(0.936) - 0.02	(0.218) - 0.297	(0.572) -0.183
2691	(0.002) 0.668	(0.612) - 0.074	(0.012) - 0.356	(0.816) 0.035
2694	(0.379) 0.396	(0) 0.968	(0.27) -0.412	(0.436) -0.298
2695	(0) 0.56	(0.002) - 0.139	(0.003) - 0.131	(0.748) -0.014
2696	(0) 0.434	(0.868) - 0.006	(0.014) - 0.087	(0.9370) -0.003
2811	(0) -0.306	(0.036) - 0.104	(0.15) -0.072	(0.786) 0.016
2812	(0.039) 0.576	(0.796) - 0.08	(0.444) - 0.233	(0.752) -0.097
2892	(0.672) -0.061	(0.719) - 0.041	(0.048) - 0.224	(0.102) 0.187
2893	(0.704) -0.177	(0.533) - 0.163	(0.167) - 0.351	(0.659) 0.116
2899	(0.027) 0.534	(0.505) - 0.11	(0.091) - 0.274	(0.725) -0.058

دليل النشاط الاقتصادي	انتاجية الدولار المنفق على العمل	الانتاجية	حصة العامل من راس المال	حصة كل دولار انتاج من رأس المال
2921	0.98 (0)	(0.689) - 0.005	(0.212) - 0.309	(0.402) -0.211
2924	0.069 (0.871)	(0.98) - 0.009	(0.235) - 0.314	0.025 (0.946)
2930	0.315 (0.09)	(0.694) - 0.06	(0.001) - 0.478	(0.671) -0.064
3110	0.878 (0.002)	(0.565) - 0.15	(0.095) - 0.418	0.12 (0.647)
3120	0.806 (0.052)	(0.379) - 0.313	(0.108) - 0.539	0.246 (0.493)
3311	0.987 (0.002)	(0.886) - 0.044	(0.235) - 0.354	(0.561) -0.178
3320	(0.35) -0.331	(0.536) - 0.196	(0.533) -0.2	0.201 (0.532)
3420	0.999 (0)	(0.276) - 0.48	(0.264) - 0.491	(0.484) -0.32
3430	0.912 (0.011)	(0.762) - 0.128	(0.163) - 0.545	(0.137) -0.574
3610	0.389 (0)	(0.289) - 0.056	(0.005) - 0.147	0.332 (0)
جميع المنشآت	0.062 (0)	(0.012) - 0.033	(0) -0.06	(0.806) -0.003

المصدر: حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

* الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة

جدول 13: نتائج الانحدار البسيط المقدرة للعلاقة بين الطلب على العمالة
والقيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي

معامل التحديد	القيمة المضافة	المقدار الثابت	دليل النشاط الاقتصادي
0.45	(14.84) 0.39	(-9.37) -1.24	1410
0.85	(6.22) 0.64	(-4.55) -2.32	1513
0.01	(0.86) 0.03	(5.13) 0.67	1514
0.47	(4.36) 0.57	(-2.7) -1.81	1520
0.36	(4.42) 0.35	(-3.37) -1.16	1531
0.06	(0.82) 0.16	(0.1) 0.1	1533
0.07	(4.17) 0.19	(-1.59) -0.34	1541
0.043	(4.58) 0.37	(-2.59) -1.01	1543
0.23	(4.71) 0.34	(-3.29) -1.14	1549
0.66	(5.38) 0.53	(-3.54) -1.61	1554
0.73	(9.93) 0.51	(-6.49) -1.6	1711
0.35	(5.91) 0.51	(-4.44) -1.77	1721
0.52	(3.28) 0.59	(-2.45) -2.06	1722
0.31	(2.12) 0.28	(-1.17) -0.72	1729
0.59	(6.09) 0.6	(-4.1) -1.95	1730
0.27	(17.96) 0.42	(-9.12) -1.01	1810
0.06	(0.78) 0.12	(0.25) 0.19	1911
0.32	(3.37) 0.46	(-2.28) -1.44	1912
0.1	(4.53) 0.2	(-1.2) -0.27	1920
0.01	(1.11) 0.05	(0.31) 0.06	2022
0.43	(3.94) 0.33	(-2.36) -0.89	2023
0.28	(6.76) 0.27	(-4.96) -0.84	2029
0.78	(6.81) 0.56	(-4.76) -2.04	2102
0.07	(0.86) 0.13	(0.52) 0.4	2109
0.11	(2.77) 0.19	(-0.95) -0.31	2221
0.44	(5.78) 0.38	(-3.88) -1.1	2411
0.74	(4.73) 0.36	(-2.47) -0.96	2422
0.91	(8.38) 0.65	(-4.95) -2.03	2423
0.5	(7.32) 0.48	(-4.78) 1.5	2424
0.8	(3.49) 1.52	(-3.16) -6.31	2519
0.41	(8.67) 0.34	(-4.41) -0.85	2520
0.58	(4.22) 0.65	(-3.61) -2.49	2610
0.35	(4.7) 0.4	(-3.28) -1.22	2691

معامل التحديد	القيمة المضافة	المقدار الثابت	دليل النشاط الاقتصادي
0.91	(5.36) 0.46	(-3.94) -1.57	2694
0.49	(21.58) 0.39	(-13.34) -1.12	2695
0.38	(21.43) 0.38	(-12.34) -1.03	2696
0.1	(5.72) 0.2	(-3.84) -0.63	2811
0.41	(2.76) 0.29	(-2.33) -1.01	2812
0.06	(2.13) 0.1	(-0.52) -0.12	2892
0.22	(1.93) 0.23	(-1.27) -0.62	2893
0.39	(4.65) 0.52	(-3.34) -1.77	2899
0.53	(4.13) 0.41	(-3.29) -1.43	2921
0.68	(3.89) 0.51	(-2.56) -1.6	2924
0.37	(4.86) 0.37	(-3.15) -1.13	2930
0.37	(2.77) 0.26	(-2.17) -0.9	3110
0.78	(4.97) 0.59	(-3.23) -1.99	3120
0.15	(1.34) 0.23	(-0.95) -0.73	3311
0.01	(-0.26) -0.04	(0.53) 0.33	3320
0.84	(4.53) 0.63	(-3.33) -2.2	3420
0.01	(-0.17) -0.1	(0.37) 1.1	3430
0.17	(7.93) 0.3	(-5.35) -0.99	3610
0.24	(39.84) 0.35	(-23.13) -0.95	جميع المنشآت

المصدر: حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

* الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة

جدول 14: نتائج الإحداد المقدرة لدالة الطلب على العمل ومرونة الاستخدام
بالنسبة للأجور حسب النشاط الاقتصادي

مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور	حصة تكاليف العمل من المبيعات	معامل التحديد المعدل	متوسط تكلفة العامل	القيمة المضافة	المقدار الثابت	دليل النشاط الاقتصادي
-0.1116	0.38	0.53	(-7.63) -0.18	(11.84) 0.32	(-0.96) -0.18	1410
-0.2006	0.41	0.93	(-3.34) -0.34	(5.51) 0.46	(-0.22) -0.16	1513
-0.091	0.35	0.13	(-5.46) -0.14	(-0.13) -0.003	(8.72) 1.28	1514
-0.1656	0.64	0.6	(-2.98) -0.46	(1.45) 0.22	(1.22) 1.47	1520
0.0039	1.01	0.65	(-3.39) -0.39	(3.5) 0.22	(2) 0.97	1531
-0.248	0.38	0.66	(-4.64) -0.4	(1.39) 0.16	(2.39) 1.16	1533
-0.213	0.29	0.34	(-9.33) -0.3	(3.21) 0.13	(4.61) 1.1	1541
-0.2356	0.38	0.52	(-3.4) -0.38	(1.82) 0.19	(1.61) 1.22	1543
-0.2881	0.33	0.55	(-6.38) -0.43	(4.58) 0.28	(1.89) 0.8	1549
-0.245	0.3	0.73	(-2.66) -0.35	(3.26) 0.36	(0.42) 0.37	1554
-0.225	0.25	0.82	(-4.6) -0.3	(6.33) 0.37	(0.36) 0.17	1711
-0.2528	0.21	0.46	(-4.31) -0.32	(4.17) 0.36	(0.11) 0.06	1721
0.0128	0.36	0.41	(0.09) 0.02	(2.46) 0.61	(-1.34) -2.18	1722
-0.3692	0.29	0.87	(-6.68) -0.52	(1.43) 0.08	(4.51) 2.03	1729
-0.12	0.5	0.66	(-2) -0.24	(3.57) 0.43	(-0.4) -0.35	1730
-0.219	0.27	0.48	(-18.97) -0.3	(13.34) 0.29	(5.02) 0.65	1810
0.0897	0.31	0.03	(0.89) 0.13	(1.52) 0.21	(-0.7) -0.71	1911
-0.2232	0.28	0.47	(-2.74) -0.31	(3) 0.39	(-0.08) -0.06	1912
-0.2139	0.31	0.4	(-9.37) -0.31	(3.11) 0.12	(5.27) 1.28	1920
-0.1728	0.28	0.26	(-5.84) -0.24	(1.27) 0.05	(4.46) 1.04	2022
-0.1782	0.34	0.57	(-2.9) -0.27	(2.97) 0.23	(1.11) 0.67	2023
-0.144	0.2	0.38	(-4.66) -0.18	(4.39) 0.19	(0.85) 0.24	2029
-0.2077	0.33	0.81	(-2.32) -0.31	(4.44) 0.42	(-0.26) -0.22	2102
-0.2964	0.24	0.52	(-3.23) -0.39	(0.77) 0.07	(3.03) 2	2109
-0.1794	0.22	0.28	(-3.92) -0.23	(2.66) 0.18	(1.7) 0.68	2221
-0.077	0.45	0.48	(-2.37) -0.14	(5.19) 0.35	(-0.92) -0.38	2411
-0.2336	0.27	0.81	(-2.29) -0.32	(3.63) 0.27	(0.9) 0.72	2422
-0.1738	0.21	0.92	(-1.81) -0.22	(4.61) 0.5	(-0.6) -0.53	2423
-0.1162	0.17	0.54	(-2.04) -0.14	(3.24) 0.39	(-0.8) -0.6	2424
-0.384	0.04	0.56	(-5.45) -0.4	(2.59) 0.15	(3.12) 1.36	2520
1.3642	4.59	0.77	(-1.25) -0.38	(1.32) 0.4	(-0.01) -0.01	2610
-0.506	0.08	0.79	(-5.43) -0.55	(1.69) 0.17	(2.52) 1.71	2691

مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور	حصة تكاليف العمل من المبيعات	معامل التحديد المعدل	متوسط تكلفة العامل	القيمة المضافة	المقدار الثابت	دليل النشاط الاقتصادي
-0.3201	0.03	1	-0.33	1.15	-3.12	2694
-0.3168	0.12	0.69	(-10.19) -0.36	(10.18) 0.26	(3.14) 0.63	2695
-0.118	0.41	0.53	(-10.26) -0.2	(14.55) 0.35	(-1.44) -0.22	2696
-0.2048	0.36	0.37	(-11.43) -0.32	(3.75) 0.11	(5.23) 1.04	2811
-0.0885	0.41	0.41	(-1.45) -0.15	(2.6) 0.26	(-0.47) -0.3	2812
-0.2924	0.14	0.36	(-4.65) -0.34	(1.46) 0.07	(3.630) 1.26	2892
0.2784	0.13	0	(0.34) 0.32	(0.69) 0.71	(-0.51) -3.58	2893
-0.5642	0.09	0.56	(-3.93) -0.62	(1.19) 0.18	(1.85) 1.76	2899
-0.5915	0.09	0.9	(-4.11) -0.65	(2.01) 0.2	(1.95) 1.18	2921
-0.1598	0.06	0.17	(-0.51) -0.17	(1.03) 0.22	(0.09) 0.16	2924
-0.4524	0.13	0.68	(-4.78) -0.52	(3.36) 0.23	(2.1) 1.19	2930
-0.3654	0.13	0.85	(-3.68) -0.42	(2.66) 0.19	(1.48) 0.95	3110
-0.0088	0.12	0.92	(-0.1) -0.01	(2.67) 0.54	(-1.18) -1.65	3120
-0.6045	0.07	0.98	(-9.36) -0.65	(-0.73) -0.06	(5.68) 2.72	3311
-0.1105	0.15	0	(-0.5) -0.13	(-0.82) -0.15	(1.04) 1.29	3320
-0.3698	0.14	0.99	(-5.28) -0.43	(3.2) 0.31	(0.73) 0.5	3420
-0.528	0.12	0.69	(-12.53) -0.6	(2.57) 0.12	(5.72) 1.89	3610
-0.2178	0.34	0.46	(40.53) -0.33	(25.26) 0.23	(13.67) 0.81	جميع المنشآت

المصدر : حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.
* الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة

جدول 15: نتائج الانحدار المقدرة لدالة الطلب على العمالة حسب حجم المؤسسات

مجموع مربعات عامل الخطأ	عدد المؤسسات	معامل التحديد المعدل	متوسط أجره العامل	القيمة المضافة	المقدار الثابت	
285.27	5903	0.46	(-40.53) -0.33	(25.26) 0.23	(0.81) 0.8	جميع المؤسسات
17.15	1141	0.35	(-9.5) – 0.13	(15.47) 0.22	(5.38) 0.5	المؤسسات التي توظف أكثر من 9 عمال
64.88	4525	0.27	(-27.38) -0.23	(13.27) 0.12	(15.6) 0.85	المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال

المصدر: حسبها الباحث بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

* الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة

جدول 16: نتائج الإحذار المقدره لمحددات القدرة الاستيعابية حسب النشاط الاقتصادي

معامل التحديد المعدل	إنتاجية الدولار المنفق على العمل	حصة العامل من رأس المال	إنتاجية العمل	المقدار الثابت	دليل النشاط الاقتصادي
0.29	(6.13) 0.21	(-2.96) -0.08	(-3.31) -0.17	(7.93) 1.69	1410
0.78	(3.29) 0.84	(0.91) 0.2	(-0.37) -0.12	(0.17) 0.23	1513
0.29	(2.03) 0.06	(-4.23) -0.1	(-4.79) -0.16	(15.18) 1.78	1514
0.62	(4.42) 0.56	(-1.26) -0.12	(-3.54) -0.75	(5.6) 4.15	1520
0.59	(5.15) 0.41	(-2.43) -0.14	(-3.1) -0.35	(5.43) 2.36	1531
0.56	(2.35) 0.35	(-0.66) -0.11	(-2.01) -0.33	(4.31) 2.53	1533
0.45	(4.39) 0.16	(-5.03) -0.16	(-6.23) -0.31	(15.10) 2.44	1541
0.47	(2.84) 0.54	(0.22) 0.03	(-2.53) -0.6	(4.43) 2.82	1543
0.38	(5.04) 0.53	(0.65) 0.05	(-4.44) -0.56	(5.89) 2.38	1549
0.66	(1.57) 0.28	(-2.4) -0.41	(-1.6) -0.39	(3.43) 3.87	1554
0.62	(5.54) 0.56	(0.75) 0.06	(-1.54) -0.27	(2.25) 1.44	1711
0.55	(1.94) 0.15	(-5.24) -0.36	(-2.34) -0.26	(7.68) 3.04	1721
0.76	(1.96) 0.21	(-4.9) -0.44	(-1.69) -0.43	(4.43) 4.12	1722
0.83	(4.73) 0.58	(0.23) 0.01	(-3.58) -0.52	(5.550) 2.36	1729
0.57	(1.48) 0.26	(-2.27) -0.37	(-1.02) -0.3	(3.82) 3.17	1730
0.45	(13.27) 0.25	(-8.16) -0.14	(-14.9) -0.42	(30.76) 2.98	1810
0	(0.001) 0.003	(0.17) 0.03	(-0.09) -0.03	(0.69) 0.82	1911
0.35	(1.23) 0.19	(-1.94) -0.33	(-1.82) -0.36	(4.04) 3.34	1912
0.49	(7.38) 0.24	(-5.36) -0.17	(-7.98) -0.36	(15.5) 2.8	1920
0.31	(3.73) 0.17	(-2.03) -0.07	(-5.4) -0.26	(7.77) 1.7	2022
0.34	(1.5) 0.37	(-0.1) -0.001	(-0.93) -0.26	(2.35) 1.63	2023
0.28	(5.64) 0.3	(1.26) 0.05	(-4.4) -0.36	(5.7) 1.54	2029
0.57	(2.3) 0.51	(-0.8) -0.1	(-0.53) -0.19	(1.33) 1.63	2102
0.44	(2.33) 0.53	(0.63) 0.1	(-2.15) -0.53	(4.27) 2.4	2109
0.22	(1.9) 0.16	(1.2) -0.1	(-2.55) -0.26	(5.6) 1.98	2221
0.12	(2.22) 0.2	(-0.38) -0.02	(-0.89) -0.12	(2.16) 1.14	2411
0.66	(2.7) 0.46	(-0.92) -0.15	(-0.94) -0.23	(1.8) 2.2	2422
0.72	(2.1) 0.6	(0.32) 0.09	(-0.09) -0.05	(0.47) 0.81	2423
0.43	(4.31) 0.42	(1.95) 0.14	(-3.1) -0.59	(3.5) 2.46	2424
0.5	(3.49) 0.35	(-1.6) -0.14	(-2.63) -0.33	(6.3) 2.31	2520
0.63	(1.21) 0.51	(-0.62) -0.21	(-1.1) -0.71	(1.74) 3.76	2610
0.87	(3.95) 0.4	(-3.39) -0.35	(-2.32) -0.31	(7.21) 2.79	2691
0.58	(10.94) 0.43	(-5.14) -0.16	(-6.14) -0.34	(10.73) 2.2	2695
0.32	(7.98) 0.22	(-4.43) -0.1	(-5.29) -0.23	(11.83) 1.96	2696

معامل التحديد المعدل	إنتاجية الدولار المنفق على العمل	حصة العامل من رأس المال	إنتاجية العمل	المقدار الثابت	دليل النشاط الاقتصادي
0.43	(8.03) 0.25	(-4.74) -0.12	(-10.1) -0.39	(15.55) 2.45	2811
0.21	(1.44) 0.17	(-1.57) -0.29	(0.04) 0.01	(1.45) 1.45	2812
0.32	(3.25) 0.36	(0.17) 0.02	(-3.39) -0.39	(5.19) 1.69	2892
0.72	(0.5) 0.4	(-0.49) -0.44	(-0.57) -0.93	(1.3) 5.12	2893
0.68	(1.52) 0.29	(-2.49) -0.38	(-2.28) -0.44	(5.99) 3.39	2899
0.83	(3.07) 0.82	(-0.15) -0.04	(-2.25) -0.69	(3.16) 2.9	2921
0	(1.02) 0.41	(0.16) 0.06	(0.68) -0.43	(0.83) 1.75	2924
0.61	(2.89) 0.45	(-2.02) -0.26	(-2.15) -0.38	(4.99) 2.62	2930
0.94	(1.7) 0.19	(-3.76) -0.42	(0.75) 0.11	(3.42) 1.24	3110
0.79	(1.5) 0.85	(1.21) 0.53	(-0.63) -0.78	(0.45) 1.6	3120
0.17	(0.4) 0.09	(0.41) 0.11	(-1.5) -0.37	(1.01) 1.27	3320
0.71	(6.65) -0.45	(-3.26) -0.21	(-6.18) -0.51	(13.62) 2.97	3610
0.41	(29.02) 0.31	(-9.59) -0.08	(-32) -0.45	(56.1) 2.67	جميع المنشآت

المصدر: حسبها بناءً على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة العام 1997.

* الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة

